

أَوْجُهُ الْفَرْقِ وَالشَّبَهِ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْفَاعِلِ (دراسة نحوية)

أ.م.د. عبد الخالق زغيرعدل / جامعة واسط / كلية التربية / قسم اللغة العربية

المبحث الأول

حَدُّ الْمُبْتَدَأِ وَأَحْكَامُهُ ، وَحَدُّ الْفَاعِلِ وَأَحْكَامُهُ

أولاً / المبتدأ

المبتدأ (١) : هو الاسم المجرد (العاري) من العوامل اللفظية غير الزائدة ، مُخْبَرًا عنه ، أو وصفاً سابقاً رافعاً لمكتفي (مستغني) به ، منفصلاً .

فالاسم المُخْبَر عنه يشمل : الصريح نحو: زَيْدٌ قَائِمٌ ، والمؤوَّل به نحو : ما تفعلُ محاسبٌ عليه ، أي فعْلُكَ . ومنه قوله تعالى : { وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ } (البقرة ١٨٤) ، أي: صيامُكم . فيخرج بـ (المجرد من العوامل اللفظية) الفاعل ونائبه ، واسم (كان)، وبـ (غير الزائدة) نحو قوله تعالى : { هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ } (فاطر ٣) ، ونحو : بِحَسْبِكَ اللَّهُ . فـ (خالق) ولفظ الجلالة (الله) مبتدآن ، لأن (من) والباء زائدتان ، خلافاً لبعضهم في إعراب لفظ الجلالة (الله) مبتدأ مؤخرًا ، وذلك نظراً للمعنى لأنه محط الفائدة ، إذ القصد الإخبار عن (الله) بأنه كافيه .

والعوامل اللفظية أفعال وحروف تختصّ بالمبتدأ والخبر . فالأفعال نحو (كان) وأخواتها و(ظنّ) وأخواتها، والحروف نحو (إنّ) وأخواتها والمشبّهات بـ (ليس)، وغيرها . وإنما اشترط أن يكون مجرداً من العوامل اللفظية لأن المبتدأ شرطه أن يكون مرفوعاً ، وإذا لم يتجرد من تلك العوامل تلعبت به ، فرفعته تارة ونصبته أخرى . وإذا كان كذلك خرج عن حكم المبتدأ والخبر إلى شبه الفعل والفاعل . وهذا المبتدأ هو النوع الأول منه ، أي المبتدأ الذي له خبر مذكور أو محذوف ، وهو الغالب والشائع في كلام العرب .

أما المبتدأ الثاني (المذكور في الحدّ) فهو الوصف السابق الرفع لمكتفي به . ويكون اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبّهة أو صيغة مبالغة ، ونحوها كالمنسوب . وهذا المبتدأ ليس له خبر ، لا ملفوظ به ولا مقدّر . ولكن له مرفوع (فاعل أو نائب فاعل) يغني عن الخبر ، نحو : أقائمُ الزيدانِ ، وما مضروبُ العمرانِ . وقيل: قد صار الفاعل كأنه خبرٌ من جهة الظاهر ، أي اللفظ لا المعنى ، والإخبار الحقيقي يتعلق بالمعنى لا اللفظ .

وشرط مرفوعة أن يكون منفصلاً ، سواء أكان ظاهراً أم ضميراً ، ومنع الكوفيون الضمير ، وسيرد بيان مذهبهم هذا لاحقاً .

ولم يجعل المرفوع بالوصف خبراً له ، لأن الوصف قائم مقام الفعل ، والفعل لا يخبر عنه ، فكذا ما قام مقامه ، وهذا هو الأصل .

وبوضح الرضي أمر هذا المبتدأ (شرح الكافية ١/١٩٨) ، إذ يقول : " والنحاة تكلفوا إدخال هذا أيضاً في حدّ المبتدأ الأول ، فقالوا : إن خبره محذوف لسدّ فاعله مسدّ الخبر ، وليس بشيء ، بل لم يكن لهذا المبتدأ أصلاً من خبر حتى يحذف ويسدّ غيره مسدّه ، ولو تكلفت له تقدير خبر لم يتأت ، إذ هو في المعنى كالفعل والفعل لا خبر له ، فمن ثمة تم بفاعلة كلاماً ، من بين جميع اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة . ولهذا أيضاً لا يُصغّر ولا يُوصف ولا يُعرّف ، ولا يثنى ولا يجمع إلا على لغة أكلوني البراغيث " (٢) . أي أن ذلك الوصف لا يخبر عنه ولا يقبل شيئاً مما ذكر ، كما أن الفعل كذلك .

وحّد المبتدأ الثاني يُخرج تراكيب ورد فيها الوصف المذكور ، فهي ليست منه ، فنحو : (أقائم أبواه زيد) ، يخرج ب (رافعاً لمكتفي به) ، لأن الكلام لا يتم بإعراب (أبواه) فاعلاً أغنى عن خبر (أقائم) ، أي أن (أقائم) غير مكثف ب (أبواه) فاعلاً له ليمت الكلام به . ولذا يجب إعراب (زيد) مبتدأ مؤخراً و(قائم) خبراً مقدماً ، و(أبواه) فاعل (قائم) . ونحو (أخوك قائم أبواه) يخرج ب (سابقاً) ، إذ يُعرب (أخوك) مبتدأ خبره الوصف (قائم) و(أبواه) مرفوع بالوصف .

ويشترط في الوصف الواقع مبتدأ (٣) :

- ١- أن يكون نكرة ، فلا يجوز في : ما القائم الزيدان ، ونحوه .
- ٢- أن يعتمد على نفي أو استفهام (وهو مذهب البصريين عدا الأخفش) . وجوز أكثرهم بأي من أدوات النفي والاستفهام ، وقصره بعضهم على المسموع ب (ما) و(الهمزة) ، إذ لم يُسمع سواهما . ومما استشهد به البصريون على النفي ب (ما) قول الشاعر :

خَلِيلِي مَا وَافٍ بَعْدِي أَنْتُمَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أَقَاطِعُ (٤)

وعلى الاستفهام بالهمزة قول الآخر :

أَقَاطِنُ قَوْمٍ سَلَمَى أَمْ نَوَوَا ظَعَنًا إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنَا (٥)

ولم يشترط الكوفيون والأخفش من البصريين اعتماد الوصف المذكور على نفي أو استفهام ، فأجازوا : قائم الزيدان ، ونحوه . واستشهدوا بقول الشاعر :

فَخِيرَ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إِذَا الدَّاعِي الْمُتَوْبُ قَالَ : يَا لَا (٦)

وقول الآخر : خَبِيرَ بَنُو لَهْبٍ فَلَا تَكُ مُلَغِيًا مَقَالَةً لِهَبِي إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ (٧)



٣- أن يكون المرفوع بالوصف اسماً ظاهراً بلا خلاف . وجوز جمهور البصريين أن يكون ضميراً (منفصلاً أو مستتراً) ، نحو : أقائم أنتما أو أنتم ، ونحو : ما زيد قائم ولا قاعد ، أي هو ، وكقولك بعد ذكر الزيد : أقائم هما ، فيعرب (هما) فاعلاً لـ (قائم) .

والكوفيون وبعض البصريين يمنعون الضمير بنوعيه ، فأعربوا الضمير مبتدأ مؤخرًا ، والوصف خبراً مقدماً ، في نحو : أقائم أنتما ، أو أقائم أنتم . ولم يجوزوا العكس . ورد جمهور البصريين المذهب هذا مستدلين بالسماع ، ومنه البيت المذكور قبل قليل :

(خليلي ما واف بعهدي أنتما ... البيت) ، وبيت الشاعر :
أْمُنْجَزُ أَنْتُمْ وَعَدًا وَثِقْتُ بِهِ أَمْ أَتَقْفِيْتُمْ جَمِيعًا نَهَجَ عُرْقُوبِ (٨)

فقالوا : إذ لا يُخبر عن المثني والجمع بالمفرد ، ولأن القول بالتقديم والتأخير يلزم أن يفوت التطابق بين المبتدأ والخبر ، وهو شرط لابد منه . أما جعل الضمير فاعلاً فلا محذور فيه ، لأن الفاعل يجب إفراد عامله .

٤- أن يكون الوصف سابقاً ، فليس منه نحو : أخواك قائم أبواهما ، لعدم سبقه . وقد ورد إعرابه قبل قليل .

والخبر هو الجزء المتمم الفائدة مع المبتدأ (غير الوصف المذكور في حد المبتدأ) . ويرد الفاعل على هذا التعريف ، نحو : قام زيد ، فإنه يصدق على (زيد) أنه الجزء المتمم الفائدة ؛ ف قيل في تعريفه : إنه الجزء المنتظم منه مع المبتدأ جملة ، فيخرج الفاعل بهذا التعريف ، لأن تمام الفائدة به تكون مع الفعل لا مع المبتدأ (٩) .

ويخبر عن المبتدأ بمفرد ، ولا خلاف فيه ، سواء كان مشتقاً أو جامداً ، أو بجملة (اسمية أو فعلية) ، وإنما جاز أن يكون الخبر جملة لتضمنها للحكم المطلوب من الخبر ، كتضمن المفرد له . أو بجار ومجرور تامين ، أي تتحقق الفائدة بالإخبار بهما .

ويشترط في الجملة المخبر بها وجود عائد (نكر) ، على المبتدأ ليربطها به ، إن لم تكن هي المبتدأ في المعنى ، ويكون العائد ظاهراً أو مقدراً . ويشترط فيها أيضاً أن لا تكون ندائية ، وأن لا تصدر بأحد الأحرف (لكن وبل وحتى) . وزاد بعضهم أن لا تكون قسمية ، وبعضهم الآخر أن لا تكون إنشائية (١٠) .

ويذكر جماعة من النحويين مبتدآت ، لا أخبار لها ، لا ملفوظ به ولا مقدّر ، لسد شيء آخر مسدّه (١١) ، منها قول العرب : أقل رجل يقول ذاك ، فالوصف (أقل) مبتدأ لا خبر له ، ولا مرفوع يغني عن

الخبر، لأنه بمعنى قولهم : قلَّ رجلٌ يقولُ ذاكَ ،و(يقولُ ذاكَ) صفة لـ (رجل) ، وليس بخبر ، بدليل جريه على (رجل) في تثنيته وجمعه .

وبعبارة أخرى : إن المبتدأ هنا ليس مبتدأ في المعنى ، إذ الكلام ليس مقصوداً به التفضيل، وإنما المعنى : قلَّ رجلٌ يقولُ ذاكَ ، فهو مبتدأ في ظاهره فعل في معناه وحقيقته ، فيكتفي بالمضاف إليه الذي هو فاعل في الأصل ، ويستغني به عن الخبر .

ومنه على مذهب جماعة قول العرب : كلُّ رجلٍ وضيئتهُ ،(أو وصنعتهُ ، والضيعة : هنا حرفة الرجل وتجارته وصناعته). قالوا: (كلُّ رجلٍ) لا خبر له ، وقالت جماعة أخرى : إن (ضيئته) : معطوفة على (كل رجل) ، وخبرهما محذوف ، تقديره : كلُّ رجلٍ وضيئته مقرونان أو مشغولان ، إلا أنهم تركوا هذا الخبر إذا كان في كلامهم دليل عليه ، وكان المعنى: كلُّ رجلٍ مع ضيئته . جاء في الخصائص (٢٣١/١) في (باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى) : " ومن ذلك قولهم في قول العرب : كلُّ رجلٍ وصنعتُهُ ، وأنتَ وشأنكَ : معناه : أنت مع شأنك ، وكل رجل مع صنعتهِ . فهذا يُوهم من أمم أن الثاني خبر عن الأول ، كما أنه إذا قال : أنت مع شأنك ، فإن قوله : (مع شأنك) خبر عن (أنت) ، وليس الأمر كذلك ، بل لعمرى أن المعنى عليه، غير أن تقدير الأعراب على غيره ، وإنما (شأنك) معطوف على (أنت) ، والخبر محذوف للحمل على المعنى ، فكأنه قال : كلُّ رجلٍ وصنعتهِ مقرونان ، وأنتَ وشأنك مصطحبان " .

واختلف في رافع المبتدأ ، فذهب جمهور النحاة الى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء وهو معنى ، ثم اختلفوا فيه : فقالت جماعة إن ذلك المعنى هو التعري من العوامل اللفظية ، وقالت جماعة أخرى إن الابتداء هو التعري وإسناد الخبر الى المبتدأ .

واختلف الجمهور أيضاً في رافع الخبر ، فذهب قسم منهم الى أنه يرتفع بالابتداء وحده ، فيكون الابتداء على مذهب هؤلاء رافعاً لكل من المبتدأ والخبر . وذهب قسم ثان الى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً ، أي بعاملين (معنوي ولفظي) . وذهب قسم ثالث الى أنه يرتفع بالمبتدأ وحده ، أي بعامل لفظي . أما الكوفيون فقد ذهبوا الى أن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ ، فهما يترافعان . وعلى مذهبهم هذا يكون العامل في كل واحد منهما لفظي. وسيرد كلام أيضاً على المذاهب المذكورة (في المبتدأ والخبر) في المبحث الثاني .

والأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ، والأصل في الخبر ان يكون نكرة ، لأن المبتدأ محكوم عليه ، والحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته . ولأن الغرض من الإخبار إفادة المخاطب ما ليس عنده ، وتنزيله منزلة المتكلم في علم ذلك الخبر . وقيل غير ذلك في علة الأصالة . وقد يبتدأ بالنكرة بمسوّغ ، بشرط تحقيق الفائدة في الكلام . وسيرد بيان مسألتَي التعريف والتكثير في المبتدأ والخبر .

ويجب أن يتطابق المبتدأ وخبره المفرد في الأفراد والتنثنية والجمع ، وفي التذكير والتأنيث . ويستثنى من ذلك الإخبار في بعض الصور، منها الوصف الذي يستوي فيه المذكر والمؤنث ، والمصدر . وسيرد بيان أحوال المطابقة تلك .

والأصل في جملة المبتدأ والخبر أن يتقدم المبتدأ ويتأخر عنه الخبر. قالوا : لأن المبتدأ محكوم عليه فحقه التقديم ، أي لابد من وجوده قبل الحكم ، وحق الخبر التأخير لأنه محكوم به . وقيل غير ذلك في علة الأصالة هنا . وفي مسألة التقديم والتأخير فيهما ، وجوباً أو جوازاً، مذهب سيرد بيانها .

وفي جملة المبتدأ والخبر تحصل الفائدة بمجموعهما، فالمبتدأ معتمد الفائدة والخبر محل الفائدة ، فلا بدّ من النطق بهما ، إلا أنه قد توجد قرينة لفظية (مقالية) أو حالية (مقامية) تغني عن النطق بأحدهما ؛ فيحذف لدلالاتها عليه ، والمحذوف يكون مراداً حكماً وتقديراً . ويذكر النحويون مواضع يحذف فيها المبتدأ وحده جوازاً ، وأخرى يحذف فيها وجوباً ، وكذلك الحال في الخبر . وقد تحذف الجملة من المبتدأ والخبر أو أكثر من جملة فيهما ، وكل ذلك لا يجوز إلا بدليل . وسيرد بيان تلك المواضع في المبحث الثاني . ويجوز تعدد المبتدآت والأخبار في الجملة الواحدة ، أي تتوالى من دون عطف . ويجوز أيضاً تعدد الأخبار لمبتدأ واحد بالعطف ، ولكن تعددها بلا عطف فيه خلاف . وسيرد الكلام على هذه المسألة .

ويمنع أكثر النحاة مجيء المبتدأ جملة ، أي اسناد الخبر الى جملة ، لأنه لا يبتدأ إلا بالاسم أي المفرد (وهو غير الجملة) ، أو ما بمنزلته وهو المؤول بالمفرد ، على ما سبق بيانه ، ولكن بعضهم جوّزه ، أي مجيء المبتدأ جملة . ويخرج جمهور النحاة ما كان ظاهره الإسناد الى جملة ، على إرادة اللفظ فيه ، أو الحمل على المعنى وليس على إرادته . وسيرد بيان هذه المسألة .

وقد يقع الفصل (الاعتراض) بين المبتدأ والخبر على الرغم من ارتباطهما وتلازمهما . قالوا إن ذلك أمر سائغ لا قبح فيه ، ما لم يكن بأجنبي . وقد يقع الفصل بينهما بأجنبي ، فيؤوله أكثرهم ، ويعده بعضهم نادراً أو شاذاً . وسيرد بيان ذلك .

وقد تدخل بعض حروف الجرّ الزائدة على المبتدأ للتوكيد فقط ، أي من دون أن تدخل معنى آخر في الجملة ، ومن تلك الحروف الباء (من) . وقد جوّز بعضهم دخول الباء على خبر المبتدأ في الإيجاب . ويمنع الكوفيون دخول الباء على خبر المبتدأ في السلب والإيجاب . وفي دخول (من) على المبتدأ مذاهب . وسيرد بيان لكل ذلك

ثانياً / الفاعل :

الفاعل (١٢) : لغة : من أوجد الفعل ، وأتصف به .

واصطلاحاً : اسم صريح (ظاهر أو مضمّر) ، أو ما في تأويله ، أسند إليه فعل تام ، أصلي المحل والصيغة ، أو ما في تأويل الفعل ، مقدّم عليه (على الفاعل) ، على جهة قيامه به نحو : قام زيد ، أو وقوعه منه نحو : زيد قائم أبوه .

فالاسم الصريح الظاهر نحو قام زيد ، والمضمّر نحو : سافرنا وقم ، والمؤول به (ما اقترن به حرف سابق لفظاً أو تقديرًا) نحو: يعجبني أن تنجح ، أي نجاحك ، ويسر المرء ما ذهب الليالي، أي ذهاب الليالي . ومنه قوله تعالى : { أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ } (الحديد ١٦)، أي خشوع قلوبهم ، و { أَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَا أَنْزَلْنَاهُ } (العنكبوت ٥١)، أي إنزلنا . والفعل نحو : نجح المجتهد ، والمؤول بالفعل نحو : محمد ضاحك أو معروف أو حسن وجهه . ومنه قوله تعالى : { مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ } (فاطر ٢٨) . و (المؤول بالفعل) يشمل (اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة واسم الفعل)، وقيل: (وما ضمن معناه) فيدخل (الظرف والجار والمجرور) .

وقيد (الفعل) يخرج المبتدأ ، و (التام) يخرج الفعل الناقص ، و (أصلي المحل) في التقديم يخرج نحو: قائم زيد ، لأن المسند (قائم) أصله التأخير لأنه خبر. و (أصلي الصيغة) يخرج نحو: ضرب زيد ، فإنها فرع من صيغة (ضرب) . و (على جهة قيامه به أو وقوعه منه)، يخرج مفعول ما لم يسم فاعله ، أي نائب الفاعل نحو: ضرب زيد ، وزيد مضروب غلامه ، فزيد والغلام وإن صدق عليهما أنهما قدّم عليهما فعل أو شبهه وأسندا إليه ؛ لكن هذا الإسناد على جهة الوقوع عليهما ، لا على جهة القيام به ، كما في : علم زيد ، أو الوقوع منه كما في : ضرب زيد . و (مقدم عليه) أي الفعل أو شبهه مقدّم على الفاعل ، يخرج نحو : زيد قام أو قائم ، فإن (زيد) فيهما أسند إليه الفعل أو شبهه (والحقيقة أن كل من الفعل وشبهه في المثالين مسند الى الضمير المستتر فيه ، وكلاهما أي الفعل أو شبهه وفاعله الضمير المستتر فيه مسندان الى الاسم) ؛ ولكنهما لم يقدّما عليه ، ولابدّ من هذا القيد لأنه يتمييز به الفاعل من المبتدأ .

ولا يشترط في الفاعل قيامه بالفعل أي أن يحدثه ، وإنما اشترط أن يسند إليه فعل أو شبهه مقدّمًا عليه ، سواء أحدث شيئاً أو لم يحدث ، نحو : قام زيد ، ومات عمرو وسقط الجدار ، ولم يقم خالد ، ونحو ذلك . فلو كان الفاعل من شرطه أن يكون أحدث شيئاً لما جاز رفع كل من : عمرو والجدار وخالد ؛ لأن موت (عمرو) كان بسبب ما ، وسقوط (الجدار) كان بفعل فاعل ، والقيام منفي عن (خالد)، وكذا إذا قلت : أيقوم زيد ؟ ، لأنك لم تثبت القيام له وإنما استفهمت المخاطب (١٣) . وجاء في الإيضاح في شرح المفصل (١٥٩/١) : " ولا تتقوم الفاعلية ولا تتحقق إلاّ بمسند من الفعل أو شبهه ، فعلم أن ما أسند إليه هو الفاعل ، ولا فرق في الفاعل بين أن يكون مثبتاً أو منفيّاً ، فزيد في : قام زيد فيما نحن فيه ، مثله في

: ما قام زيدٌ ، لأنه إنما كان فاعلاً باعتبار ذكر الفعل معه دالاً على مَنْ هو له ، وهو كذلك أثبت أو نُفي " .

ويوضح ابن جني الفرق بين الفاعل معني والفاعل اصطلاحاً ، في رده على مَنْ اعتقد فساد علل النحويين ، فقال (أي مَنْ اعتقد الفساد) في مسألة رفع الفاعل ونصب المفعول (الخصائص ١/١٦٥) : " يقول النحويون إن الفاعل رفع والمفعول به نصب ، وقد ترى الأمر بضد ذلك ، ألا ترانا نقول : ضُرب زيدٌ ، فنرفعه وإن كان مفعولاً به ، ونقول: إن زيدا قامَ ، فننصبه وإن كان فاعلاً ، ونقول: عجبْتُ من قيام زيدٍ ، فنجره وإن كان فاعلاً " . فردّ عليه ابن جني (الخصائص ١/١٦٦) بقوله : " ألا ترى أنه لو عرف أن الفاعل عند أهل العربية ليس كلّ مَنْ كان فاعلاً في المعنى ؛ وأن الفاعل عندهم إنما هو كل اسم ذكرته بعد الفعل ، وأسندت ونسبت ذلك الفعل الى ذلك الاسم . وأن الفعل الواجب وغير الواجب في ذلك سواء وكذلك القول على المفعول إنه إنما ينصب إذا أسند الفعل الى الفاعل، فجاء فضلة " .

وحكم الفاعل الرفع كما ذكرنا ، وفي رافعه مذاهب سيرد بيانها . وقد يُجرّ لفظاً بإضافة المصدر إليه ، نحو : يسرنّي صدّق الإنسان مع نفسه ، أي يسرنّي أن يصدق الإنسان مع نفسه ، ومنه قوله تعالى : **{وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ}** (البقرة ٢٥١)، أو إضافة اسم المصدر إليه ، نحو: سرنّي عطاء الغنيّ الفقير . فكل من لفظ الجلالة (الله) و(الإنسان) و(الغني) فاعل مجرور لفظاً مرفوع محلاً . وقد يجرّ الفاعل بـ (من) والباء الزائدتين ، وسيرد الكلام عليهما . والفاعل المجرور بالإضافة أو بحرف الجر الزائد يجوز في تابعه (في النعت والتوكيد والعطف والبدل) ؛ الجر عطفاً على اللفظ ، أو الرفع عطفاً على المعنى . وقد يُنصب الفاعل شذوذاً إذا فهم المعنى ، وقد سُمع من كلامهم : خرق الثوبُ المسمارَ ، وكسر الزجاجُ الحجرَ (برفع الأول ونصب الثاني) ، وحمل عليه بعضهم قراءة: **{فتلقى آدم من ربه كلمات}** (البقرة ٣٧) ، بنصب كلمة (آدم) ورفع (كلمات) ، والقراءة المشهورة برفع الأولى ونصب الثانية . وقيل : إن هذه القراءة يجوز حملها على الأصل ، لأن من تلقى شيئاً فقد تلقاه الآخر .

والفاعل لا يُشترط فيه التعريف أو التخصيص كما في المبتدأ ، إذ يرد معرفة ونكرة بلا مسوّغ . والفاعل - على اللغة المشهورة - يلزم عامله (الفعل أو شبهه) حالة الأفراد معه ، سواء كان الفاعل مثني أو جمعاً ، أي ليس كالمبتدأ في لزوم مطابقة خبره له فيما ذكرنا . ولكن الفعل أو شبهه يطابق الفاعل في التذكير والتأنيث ، كما يطابق الخبر المبتدأ في ذلك ، وسيرد الكلام على المسائل المذكورة .

والفاعل لا يتقدّم على عامله ، وهو مذهب جمهور البصريين ، لأن المرفوع عندهم لا يتقدّم على رافعه البتة ، وهو خلاف مذهبهم في جواز التقديم والتأخير في باب المبتدأ والخبر . وقد جَوَزَ الكوفيون تقديم الفاعل في سعة الكلام ، وسيرد بيان تلك المذاهب .

والأصل أن يتصل الفاعل بفعله ، لأنه منزل منزلة جزئه ، ثم يأتي المفعول بعدهما ، وقد يعكس ، أي يتصل المفعول بالفعل ثم يأتي الفاعل بعدهما ، وقد يتقدم المفعول على الفعل والفاعل . وفي التقديم والتأخير في الثلاثة ، وجوباً أو جوازاً مذاهب .

والفاعل عمدة في بناء الجملة الفعلية ، فلا يجوز حذفه بل إضماره (١٤) ، على مذهب البصريين وجماعة من الكوفيين ، أي لا بدّ من وجوده في الجملة لفظاً أو تقديرًا ، لأن الفاعل وعامله كجزءي كلمة لا يستغني بأحدهما عن الآخر . ولأن من الفاعل ما يستتر فلو حذف لالتبس الحذف بالاستتار . وقد جَوَزَ الكسائي ومن تابعه حذف الفاعل مطلقاً . ولكن الفاعل على مذهب البصريين قد اطرده إضماره لا حذفه ، أي غير ملفوظ به وهو في حكم الموجود لدلالة الكلام عليه ، في مواضع قليلة سيرد ذكرها . وجَوَزَ النحاة بلا خلاف حذف الفاعل تبعاً لرافعه ، في مواضع كثيرة ، سيرد ذكرها . أما عامل الفاعل (الفعل أو شبهه) فيجوز حذفه وحده وجوباً أو جوازاً ، إن وجد الدليل اللفظي أو المعنوي عليه ، في مواضع قليلة سيرد ذكرها أيضاً .

والفاعل لا يتعدّد ، فكل فعل أو شبهه فاعل واحد ، أي لا يتسلط عامل واحد على أكثر من فاعل (وهذا بحسب قواعد الصناعة النحوية) ، فلا يصحّ إعراب كلّ من (زيد) و(عمرو) فاعلين لـ (قام) ، في نحو: قامَ زيدٌ وعمروٌ ، بل يقدر عامل رافع لـ (عمرو) . كذلك لا يجوز إسناد أكثر من فعل أو شبهه الى فاعل واحد ، فلا يصحّ إعراب (زيد) فاعلاً في اللفظ ، لكل من (قام) و(قعد) في نحو: قامَ وقعدَ زيدٌ ، خلافاً لبعض الكوفيين ، بل يُعمل أحدهما في (زيد) ويقدر فاعل للثاني ، (وفي وجوب أو ترجيح أعمال الأول أو الثاني خلاف) . وسيرد الكلام على مسألة التعدد في الفعل والفاعل ، في المبحث الثاني .

والفاعل لا يكون إلا مفرداً ، أي لا يكون جملة ، كما لا يكون المبتدأ كذلك ، وهو مذهب أكثر النحاة ، وقد جَوَزَ بعضهم مجيء الفاعل جملة بندرة ، و بعضهم الآخر جَوَزَ المسألة بشروط . وسيرد ذكر هذه المذاهب .

وقد يقع الفصل (الإعتراض) بين الفاعل وعامله ، على الرغم من شدة اتصالهما ، وعدّهما كالكلمة الواحدة ، كما يقع الفصل بين المبتدأ والخبر . وقد عُدَّ الفصل سائغاً حسناً لا قبح فيه إن لم يكن بأجنبي ، أو كان بالظرف والجار والمجرور .

وقد تدخل بعض حروف الجر الزائدة على الفاعل ، كما تدخل على المبتدأ ، لتوكيد المعنى في الجملة ، من دون إضافة معنى آخر ، وهو مذهب أكثر النحاة . ومن تلك الحروف الباء ومن ، وفي زيادتهما مذاهب ، سيرد بيانها .

المبحث الثاني

أوجه الفرق والشبه بين المبتدأ والفاعل

أولاً / في الرفع وعامله

قبل أن نتكلم على عامل الرفع في المبتدأ ، وعامل الرفع في الفاعل ؛ نذكر بإيجاز مذاهبهم في أصل المرفوعات (١٥) . فقد ذهب جماعة الى أن المبتدأ هو الأصل في استحقاق الرفع ، والفاعل فرع عنه ، وقد نسب هذا المذهب الى سيبويه . ووجهه عندهم أنه مبدوء به الكلام ، وأنه لا يزول عن كونه مبتدأ وإن تأخر ، ولكن الفاعل تزول فاعليته إن تقدّم . وإن المبتدأ عامل ومعمول على المذهب المشهور ، والفاعل معمول لا غير ، على المذهب المشهور أيضاً . وبضيف أصحاب هذا المذهب القول : إن المبتدأ يكون معرّ من العوامل اللفظية ، وتعري الاسم من غيره في التقدير قبل أن يقترن به غيره .

وذهبت جماعة أخرى الى العكس أي الى أن الفاعل هو الأصل في الرفع ، والمبتدأ فرع عنه . ونسب هذا المذهب الى الخليل . ووجهه عندهم أنه عامله لفظي ، وهو الفعل أو شبهه ، وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنوي وهو الابتداء ، على المذهب المشهور (مذهب البصريين) ، بدليل أن العامل اللفظي يزيل حكم العامل المعنوي ، فنقول في (زيد قائم) : كان زيد قائماً ، وإنّ زيداً قائمٌ ، وظننت زيداً قائماً ، ونحو هذا . ولما كان عامل الفاعل أقوى كان الفاعل أقوى ، والأقوى يتقدّم على الأضعف . وبضيف أصحاب هذا المذهب قائلين : "إن الفاعل هو الأصل ، لأنه يظهر برفعه فائدة دخول الإعراب للكلام ، من حيث كان تكلف زيادة الإعراب إنما احتمل للفرق بين المعاني ، التي لولاها وقع لبس ، فالرفع إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول ، اللذين يجوز أن يكون كل واحد منهما فاعلاً ومفعولاً . ورفع المبتدأ والخبر لم يكن لأمر يُخشى التباسه ، بل لضرب من الاستحسان وتشبيهه بالفاعل ، من حيث كان كل واحد منهما مخبراً عنه ، وافتقار المبتدأ الى الخبر الذي بعده كافتقار الفاعل الى الخبر الذي قبله ، ولذلك رفع المبتدأ والخبر" (١٦) .

وقال بعضهم : إن كليهما أصلان في الرفع ، وليس أحدهما بمحمول على الآخر ولا فرع عنه . ونستنتج مما سبق في مسألة الأصالة أن أحسن ما قيل فيها : إن هذا الخلاف لا يجدي فائدة . وفي علّة رفع المبتدأ وعلّة رفع الفاعل يرى أكثر النحاة أنهما قد اشتركا في كون كل واحد منهما مسنداً إليه ؛ ولكنهما افترقا من حيث أن المبتدأ لم يرتفع لإسناد الخبر إليه حسَبُ ؛ من دون أن انضم

إلى ذلك تعريه من العوامل اللفظية قبله . وأن الفاعل وإن كان مسنداً إليه ، فإن قبله عاملاً لفظاً ، قد عمل فيه وهو الفعل أو شبهه .

وسنبين مذهبهم في عامل الرفع في المبتدأ والخبر، وعامل الرفع في الفاعل :

أ- المبتدأ (١٧): رافع المبتدأ معنوي وهو الابتداء ، لأنه بني عليه ، هذا مذهب سيبويه وعليه جمهور البصريين ، وقد اختلفوا في معنى الابتداء : فقال جماعة منهم : إن الابتداء هو التعري (التجرد) من العوامل اللفظية ، وقالت جماعة أخرى : إنه التعري وإسناد الخبر إليه ، وقالت ثالثة : إنه تجريد الاسم من العوامل للإسناد إليه ، وقالت جماعة رابعة : إنه جعل الاسم أولاً ليخبر عنه .

ورافع الخبر عند البصريين فيه **ثلاثة مذاهب (١٨):** أحدها : إنه يرتفع بالابتداء وحده. وعلى هذا المذهب يكون الابتداء وحده رافعاً للمبتدأ والخبر معاً ، لأنه طالب لهما فعمل فيهما ، وهذا مذهب جماعة من البصريين ، **والثاني :** إنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً ، أي بعامل معنوي وعامل لفظي ، وهو مذهب جماعة أخرى من البصريين ، **والثالث :** إنه يرتفع بالمبتدأ وحده لأنه بني عليه ، والمبتدأ يرتفع بالابتداء، وقيل هذا مذهب سيبويه وعليه جمهور البصريين .

أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أن الخبر مرفوع بالمبتدأ، والمبتدأ مرفوع بالخبر، أي أنهما مترافعان ، لأن كل واحد منهما طالب الآخر ومحتاج إليه ، أي لا ينفك عن الآخر ويقتضي صاحبه اقتضاء واحداً ، لذا عمل كل واحد منهما في صاحبه مثل ما عمل صاحبه فيه (١٩) . وعلى هذا المذهب يكون العامل لفظياً في كل واحد منهما .

وردّ الكوفيون القول : إن الابتداء رافع للمبتدأ وحده أو للمبتدأ والخبر ، بأن الاسم لا يرفعه إلا رافع موجود غير معدوم ، فإن كان معنى الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية ؛ فهو إذاً عبارة عن عدم العوامل ، وعدم العوامل لا يكون عاملاً ، أي أن التعري أو التجريد عندهم أمر عديم فلا يؤثر . فأجيب عن هذا الردّ بأن العوامل في كلام العرب علامات في الحقيقة لا مؤثرات ، والعدم المخصوص أي عدم الشيء المعين يصحّ أن يكون علامة لشيء لخصوصيته . وفسّر بعضهم الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام لفظاً (تحقيقاً أو تقديرًا) ، للإسناد إليه أو لإسناده ، حتى يسلم من الإعتراض بأن التجريد أمر عديم فلا يؤثر .

إن مسألة رافع المبتدأ والخبر (١٨) واحدة من مسائل الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين التي تناولها أبو البركات الأنباري في كتابه (الإنصاف) . فقد ذكر مذاهب الفريقين وحججهم ، وردّ كل فريق على الفريق الآخر. وعلى ما عرضه الأنباري نقول: إن العربي على السليقة قد نطق بالمبتدأ وخبره مرفوعين ، وكذا الفاعل ونائبه ، ونطق المفاعيل منصوبة ، وكذا نطق المعمولات الأخرى رفعاً أو نصباً أو جزاً ، وكل ما نطق به كان على السليقة . فقام علماء العربية لاحقاً بجمع كلام العرب ثم استقرأه ، فوجدوا المبتدأ والخبر مرفوعين أصالة إن لم يسبقهما شيء من الكَلِم الثلاث (الاسم والفعل والحرف) ،

ووجدوا الفاعل ونائبه مرفوعين وهما مسبوقان بفعل أو ما في حكمه، وكذا المعمولات الأخرى وهي مرفوعة أو منصوبة ، أو مجرورة ، سواء كانت مسبقة بشيء أو لم تسبق ؛ فرسموا الحدود ووضعوا القواعد على وفق نظرية العامل التي أوجدوها وقد أثّر حولها خلاف وجدل . وأهم ما تتضمنه هذه النظرية القول بوجود عامل لكل معمول، مؤثر فيه ومحدث الإعراب في الكلام ، لفظاً أو تقديرًا ، وهذه العوامل معنوية ولفظية . والحقيقة والواقع أن ما سموها عوامل لا تؤثر بنفسها ، وإنما الذي يؤثر ويحدث حركات الإعراب هو المتكلم ، ولكن النحاة نسبوا إليها العمل والتأثير لأنها المرشدة الى تلك الحركات اللازمة لكشف المعاني . أي أنها علامات أو دلالات على ذلك الأثر الظاهر أو المقدّر على آخر الكلمة الذي سموه إعراباً، فهي مفسّرة للأثر وليست محدثة له .

ولكن تلك القواعد والضوابط التي بنيت على نظرية العامل (ولا سيما المبني على المشهور من كلام العر ب)، ومنها تلك العوامل ودلالاتها قد أصبح تيسير تعليمها للطلبة ضرورياً جداً ، بعد ذهاب عصر الفصاحة والبلاغة ، وبلاستعانة بالموروث الشعري القديم ، والنثري ولاسيما آيات القرآن الكريم ؛ من أجل لغة عربية سليمة نطقاً وكتابة ، وإلا صعب الفهم من العربية والإفهام بها، في عصرنا الحاضر الذي ضعفت فيه العربية الفصيحة ، بسبب ما أصابها من إهمال وعقوق من أهلها قبل غيرهم من الناطقين بها .

ونقول : إن أفضل ما قيل في مسألة رافع المبتدأ ورافع الخبر، بعد ذكر مذاهبهم فيها قول بعضهم : " وهذا خلاف مما لا طائل فيه " .

ب- الفاعل : في باب المبتدأ والخبر ذكرنا مذاهبهم في علة رفع المبتدأ ورفع الخبر، وعامل الرفع في كل واحد منهما . وهنا أيضاً مذاهب في علة رفع الفاعل، وفي عامل الرفع فيه . ومذاهبهم في علة رفع الفاعل بإيجازي (١٩) :

١- ارتفع بالعامل المسند إليه من فعل أو شبهه ، مقدّماً عليه ، لأنه أبدأ طالب له ، وهذا هو المذهب المشهور وعليه جمهور النحاة . وردّ بأن الإسناد على هذا المذهب يخرج عن معناه اللغوي وهو الإضافة ، وأن الفعل مسند الى الفاعل والمفعول ، فلما كان الإسناد يوجب الرفع لوجب رفع المفعول أيضاً . فأجاب أصحاب هذا المذهب : وهذا القول لا يعتدّ به لأن المفعول فضلة وليس من عناصر الإسناد في الجملة ، والدليل أن الجملة تتألف من فعل وفاعل وهي تامة المعنى ، ولا يستقل من الفعل والمفعول كلام حتى يذكر الفاعل ، وإذا أخذ الفعلُ الفاعلَ وهو كثير استقل ولم يفتقر الى المفعول .

٢- ارتفع لكونه فاعلاً في المعنى ، نحو : قام زيدٌ . وردّ بدليل نحو : مات زيدٌ ، وما قام عمرو ، وسقط الجدار ونحوه ، على ما سبق بيانه في أحكام الفاعل .

٣- ارتفع لشبهه بالمبتدأ ، وذلك أنه مخبر عنه بفعله أو شبهه ، كما أن المبتدأ مخبر عنه بالخبر . وردّ بأن الشبه معنى والمعاني لم يستقر لها العمل في الأسماء .

٤- ارتفع بالإسناد أي بالنسبة ، فيكون العامل معنوياً . وهذا القول يوافق قول جماعة من النحاة في علّة رفع المبتدأ وهي الإسناد ، أي أن علة رفع الفاعل والمبتدأ واحدة وهي الإسناد ، وإن اختلفا من جهة التقديم والتأخير . وردّ هذا القول بأنه لا يصحّ إطلاقه مجرداً في مسألة رفع المبتدأ ، وإنما يقال في رفع المبتدأ : إنه إنما وجب ذلك له من حيث كان مسنداً إليه ، عارياً من العوامل اللفظية قبله فيه ، وليس كذلك الفاعل لأنه وإن كان مسنداً إليه فإن قبله عاملاً لفظاً قد عمل فيه وهو الفعل . وردّ أيضاً بأنه لا يُعدّل الى جعل العامل معنوياً إلا عند تعذّر اللفظي الصالح ، وهو هنا موجود .

وفي مسألة العامل في باب الفعل والفاعل مذاهب مختلفة أيضاً، وهي بإيجاز (٢٠) :

١- إن الفاعل معمول فقط ، معمول للفعل أو شبهه . ولا عمل له البتة في الفعل أو شبهه، كما قيل في عمل المبتدأ في الخبر ، ولا عمل له في المفعول أيضاً ، لأن الفعل أو شبهه قد عمل الرفع في الفاعل والنصب في المفعول . وهذا كما قيل : إن الابتداء وحده قد عمل الرفع في كل من المبتدأ والخبر، ولكن الأول لفظي والثاني معنوي، واللفظي عندهم أقوى من المعنوي . وهذا هو المذهب المشهور وعليه جمهور البصريين .

٢- إن الفاعل عامل ومعمول في آن واحد ، عامل النصب في المفعول مع الفعل أو شبهه، لأن الفاعل وعامله بمنزلة الشيء الواحد ، وكان المفعول لا يقع إلا بعدهما لفظاً أو تقديراً . ومعمول للفعل أو شبهه كما قيل في المذهب الأول . وردّ بأنه لا يجوز إعمال عاملين في معمول واحد ، وهذا المذهب ينسب الى أكثر الكوفيين ، وهو كما قيل في باب المبتدأ والخبر : إن الابتداء والمبتدأ قد عملا في الخبر . ولكن قولهم هنا أقوى من قولهم هناك ، لأن العاملين هنا لفظيان وهناك أحدهما لفظي والآخر معنوي .

٣- إن الفاعل عامل ومعمول في آن واحد أيضاً ، عامل النصب في المفعول وحده ، بدليل أنه إذا لم يذكر الفاعل ارتفع المفعول في نحو : ضُرب زيدٌ . ومعمول للفعل أو شبهه . وهذا كما قيل : إن الابتداء قد عمل في المبتدأ والمبتدأ قد عمل في الخبر ، ولكن قولهم ذلك في باب المبتدأ والخبر بعيد عن الضعف ، بخلاف قولهم هذا في باب الفعل والفاعل ، فإنه أضعف المذاهب عند أكثرهم . ومما يضعفه قول جماعة : إن الفاعل اسم، والأصل في الأسماء أن لا تعمل ، وهو باق على أصله في الاسمية ، فوجب أن لا يكون له تأثير في العمل .

ثانياً / في التعريف والتنكير

أ- المبتدأ (٢١) : الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ، والأصل في الخبر أن يكون نكرة، وذلك لأن الغرض من الإخبار إفادة المخاطب ما ليس عنده ، وتنزيله منزلة المتكلم في علم ذلك الخبر ، والإخبار عن النكرة لا فائدة فيه ، فإن أفاد جاز .

وقيل : لأن المبتدأ محكوم عليه ، والحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته . وقيل أيضاً : إن الأغلب في الاستعمال تعريف المبتدأ ، لأن الأصل كون المسند إليه معلوماً ، وكذا الأصل تنكير الخبر لأنه مسند ، فشابه الفعل والفعلُ خال من التعريف .

ومن المعلوم أن وقوع المبتدأ معرفة أكثر من وقوعه نكرة ، لأن النكرة مجهولة ، والحكم على المجهول لا يفيد غالباً ، فإن أفاد أي إن كان في الإخبار عنها فائدة جاز الابتداء بها . ولم يشترط سيبويه والمتقدمون من النحويين لجواز الابتداء بالنكرة إلا شرط واحد ، هو حصول الفائدة . ويرى بعض النحاة المتأخرين أنه ليس من السهل الاهتداء هنا الى مواضع الفائدة ، فتتبعوها فكان منهم المُقِلّ ومنهم المُكثِر ، إذ أوصل بعضهم شروط الابتداء بالنكرة الى نيف وثلاثين موضعاً ، وقد بالغ بعضهم الآخر فأوصلها الى نيف وأربعين موضعاً . ومن أهم تلك الشروط :

١- أن تكون موصوفة ، بصفة مذكورة نحو قوله تعالى: { وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُّشْرِكٍ } (البقرة ٢٢١) ، (وفي الآية مسوّغ آخر هو لام الابتداء) ، أو مقدّرة نحو قولهم : (السَّمْنُ مَتَوَانٌ بَدْرُهُمْ) ، أو صفة معنى نحو: رُجُلٌ عِنْدَنَا ، أي رجل حقير أو قليل الشأن .

٢- أن تكون مضافة لفظاً ، نحو : (عَمَلٌ بَرٌّ يَزِينُ) ، أو تقديرًا نحو قوله تعالى : { كُلُّ لَهُ قَانِتُونَ } (البقرة ١١٦) ، أي كل أحد أو مخلوق . و(كل) هنا تفيد العموم أيضاً .

٣- أن يتقدّم عليها استفهام ، نحو: هل رَجُلٌ في الدار؟ ، ومنه قوله تعالى { أَلِلَّهِ مَعَ اللَّهِ } (النمل ٦٢) ، أو نفي، نحو: ما رَجُلٌ في الدار . والاستفهام والنفي هنا يفيدان العموم أيضاً .

٤- أن يتقدّم خبرها عليها و هو ظرف أو جار ومجرور مختصّين ، نحو قوله تعالى : { وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ } (ق ٣٥) ، و { وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ } (البقرة ٧) .

٥- أن تكون بمعنى الدعاء ، نحو قوله تعالى : { سَلَامٌ عَلَى آلِ يَاسِينَ } (الصافات ١٣٠) و { وَيُلِّ لِلْمُطَفِّفِينَ } (المطففين ١) ، والنكرة هنا فيها معنى العموم أيضاً .

وهناك مواضع أخرى يذكرها النحاة ، مما لا يحصى ولا ضابط له بحسب قول بعضهم .

أما الخبر فالغالب فيه أن يكون نكرة على ما سبق بيانه ، ولكن يأتي معرفة أيضاً ، أي يكون كل من المبتدأ والخبر معرفة ، وقد يكون كل واحد منهما نكرة صالحة للابتداء بها . وللنحاة في الحالتين مذاهب في أيهما يكون المبتدأ والآخر يكون الخبر . وهذه المذاهب فيها خلاف أيضاً بين النحويين والبلاغيين ، والكلام عليها كثير ومتشعب (٢٢). ولا أرى ضرورة هنا لذكر إيجاز فيها، فضلاً على أن هذا البحث لا يتسع لذلك .

ب- الفاعل (٢٣) : ذكرت قبل قليل أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ، أو نكرة لها مسوّغ للابتداء بها مع شرط حصول الفائدة في الإخبار عنها ، والأصل في الخبر أن يكون نكرة ، وقد يأتي معرفة . أما الفاعل فلم يشترطوا فيه التعريف ولا التخصيص ، كما اشترطوا في المبتدأ ، لأن المبتدأ محكوم عليه

، والحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته . واعتُرض بأن هذه العلة تطرد في الفاعل ، فكيف يكون الحكم عليه مسبقاً إن كان نكرة ، فأجاب جماعة بأن الفاعل إن كان نكرة يختص بالحكم المتقدم عليه ، لأن النكرة تصير بتقديم حكمها عليها في حكم المخصوص قبل الحكم . وعدّ جماعة أخرى هذا الجواب وهماً ، لأنه إذا حصل تخصيص الفاعل بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مخصّص ، فتكون قد حكمت على الشيء قبل معرفته ، وهذا نقبض ما قيل في علة تعريف المبتدأ . ورجّح أكثرهم القول : إن الفاعل قد تقدّم عليه حكمه ، أي أن الحكم سابق على المحكوم عليه ، فجاز الحكم على معلوم أو مجهول بعد أن عُرف الحكم مسبقاً ، وليس كذلك الحال في المبتدأ والخبر ، ولذا أوجبوا تقديم المبتدأ على الخبر ، ليكون الحكم بعد معرفة المحكوم أو تخصيصه . ويوضّح بعضهم المسألة بقوله : لأن القصد من اشتراط تعريف المحكوم عليه أو تخصيصه ؛ إنما هو اجتلاب إصغاء السامع الى كلام المتكلم ، حتى يعرف الحكم بعد معرفة المحكوم عليه ، فإذا تقدّم الحكم كان السامع مُقبلاً على المتكلم مصغياً إليه ، ليعرف المحكوم عليه ولو بالنوع .

ثالثاً / في الأفراد والتنثنية والجمع

أ- المبتدأ (٢٤): خبر المبتدأ يأتي مفرداً أو جملة أو شبه جملة (الظرف والجار والمجرور) . وهنا نتكلم على مطابقة الخبر المفرد المبتدأ فقط ، لأنه الغالب في الاستعمال ، ولأن الجملة مؤولة بالمفرد ، وشبه الجملة يقدر فيها متعلق للظرف والجار والمجرور ، وفي تقديره خلاف ، بين الوصف والفعل ، فإن قدر وصفاً فهو مفرد ، وإن قدر فعلاً فهو جملة لأن فاعله مستتر فيه . وبعضهم يعدّ الظرف والجار والمجرور قسماً قائماً برأسه ، فيُعرّبه في محلّ رفع خبراً للمبتدأ . والخبر المفرد (أي غير الجملة) يكون مشتقاً (وهو الوصف الجاري مجرى الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة الشبهة وغيرها)، نحو : التلميذ مجتهدٌ ، والإحسانُ محمودٌ ، والكرمُ حسنٌ . أومؤولاً بالمشتق (وهو ما فيه معنى الوصف) نحو : زيدٌ أسدٌ ، إذا أريد به شجاع . أوجامداً ، نحو : زيدٌ صخرٌ . فالمشتق والمؤول به يتحمل (يرفع) ضميراً يعود الى المبتدأ بلا خلاف ، ويطابق الخبر المبتدأ في الأفراد والتنثنية والجمع ، فنقول : التلميذ مجتهدٌ أي هو ، والتلميذان مجتهدان أي هما ، والتلاميذ مجتهدون أي هم . ونقول : المحمدان أسدان أي شجاعان هما ، والمحمدون أسودٌ أي شجاعان هم ، والمطابقة في الثاني تكون بالتأويل .

أما الجامد فإنه لا يتحمل ضمير المبتدأ نحو : صخر وجبل و نهر ، ومنه المصدر نحو : عدلٌ وصِدقٌ وبرٌ - وهو مذهب جمهور البصريين - وعلى مذهبهم هذا لا يطابق الخبر الجامد المبتدأ ، في الأفراد والتنثنية والجمع ، وأيضاً في التذكير والتأنيث على ما سيرد بيانه . ولكن بعضهم يجوز فيه الوجهان : المطابقة نحو : الشمس والقمر آيتان عظيمتان ، والمحمدون جبالٌ شامخةٌ ، وعدم المطابقة نحو : الناس صنفان : عالمٌ ومتعلمٌ ولا خيرَ فيما بينهما ، والمحمدان أو المحمدون نهرٌ في العطاء ، ولكن الكوفيين يذهبون الى أن الخبر المفرد الجامد يتحمل ضميراً يعود الى المبتدأ ، وإن لم يكن في معنى المشتق ،

وعلى مذهبهم هذا تلزم مطابقة الضمير المقدّر المبتدأ في الإفراد والتنثية والجمع ، كالمشتق والمؤول بالمشتق في لزوم مطابقة الضمير المقدّر المبتدأ الذي يعود إليه .

أما إذا رفع الخبر (المشتق أو المؤول به) اسماً ظاهراً فلا يطابق المبتدأ في التنثية والجمع، نحو : الزيدان أو الزيدون (ناجح أخاها ، أو أسد أخاها) ، إذ يكون حكمه كحكم الفعل مع الفاعل في ملازمة الإفراد ، نحو: نجح المجتهد أو المجتهدان أو المجتهدون ، ولكنه يطابق مرفوعه في التذكير والتأنيث وسيرد بيانه .

وقد يأتي الخبر بصيغة فعيل ، نحو: خبير وسميع وعليم ، فيكون بلفظ المفرد في جميع الأحوال ، فنقول : محمد (أو المحمدان أو المحمدون ، أو هند أو الهندان أو الهندات) سميع صوت الحق . لأنه على زنة المصدر ، والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد هو المفرد .

والمطابقة بين المبتدأ والخبر لا تزول بالفصل بينهما ، فنقول: المخلصان (في العمل أو عندنا أو يا رجل) محترمان، والمجتهدون (اليوم أو في الدرس أو يا معلم) محترمون .

أما الوصف الرفع لمكتفي به وهو النوع الثاني من المبتدأ ؛ فإن المبتدأ (الوصف) يلزم حالة الإفراد مع مرفوعه (الفاعل أو نائب الفاعل أو الشبيه بالفاعل، على حسب نوع الوصف) الساد مسدّ الخبر، أي لا يطابقه في التنثية والجمع ، نحو: أناجح الكسول أو الكسولان أو الكسالى ؟ . فحكمه كحكم الفعل مع الفاعل، أي كما نقول : أيناجح الكسول أو الكسولان أو الكسالى ؟ . ولكنه يطابق في التأنيث والتذكير، كما سيرد بيانه .

فإن جاء الوصف مطابقاً الاسم المرفوع بعده في التنثية والجمع ، نحو : أمحترمان البخيلان ؟ ، وأمحترمون البخلاء ؟ فإن الوصف يعرب خبراً مقدماً والاسم مبتدأ مؤخراً . ولا يصح إعراب الوصف مبتدأ والاسم فاعلاً سدّ مسدّ الخبر ، لأن الوصف كما ذكرنا في حكم الفعل مع الفاعل ، والفعل على اللغة المشهورة إن رفع اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً، والفعل مقدّم عليهما ؛ يتجرد من ضمير التنثية والجمع والتأنيث ، وسيرد بيانه .

ب- الفاعل (٢٥): الفعل أو ما في حكمه إذا أسند الى الفاعل (وهو اسم ظاهر) يوحد مع تنثيته وجمعه كما يوحد مع إفراده ، استغناء بما في الاسم (المسند إليه) من علامات ، فنقول : نجح المجتهد أو المجتهدان أو المجتهدون ، وهذه هي اللغة المشهورة عند العرب . وقد روي أن بعض العرب يلحق الفعل علامة تنثية الفاعل وجمعه وتأنيثه وهو مقدّم على الفاعل (وهي لغة طيئ وبعض أزد شنوءة ، وبلحارث) ، نحو : قاما أخواك ، وقاموا إخوانك ، وقمن أخواتك . ويسمى أكثر النحاة هذه اللغة (لغة أكلوني البراغيث) ، وعليها حمل قسم من النحاة آيات من القرآن الكريم ، منها قوله تعالى: ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ (الأنبياء ٣)، و﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ ﴾ (المائدة ٧١) وحمل عليها ابن مالك قول

الرسول(ص) على رواية : ((يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار)) (٢٦)، وسماها لغة (يتعاقبون فيكم ملائكة) ، وتبعه نحاة باستعمال هذه التسمية بدلاً من الأولى المشهورة . كذلك حمل الكثير من النحاة أبيات قليلة من الشعر على تلك اللغة، لا يتسع هذا البحث لذكرها، وقد ذكرنا بعض مصادرها في الهامش . وللنحويين في هذه اللغة ثلاثة مذاهب : الأول: إن هذه اللواحق علامات لتثنية الفاعل وجمعه وتأنيته ، وهي كما يلحق جميع العرب الفعل علامة التأنيث (التاء) وهو مقدّم على الفاعل . وهذه اللواحق لا محلّ لها من الإعراب ، وهو مذهب أكثرهم ، والثاني : إنها ضمائر في محل رفع فاعل ، والجملة المتقدّمة في موضع الخبر، وما بعدها مبتدأ ، والثالث: إنها ضمائر في محل رفع فاعل ، والاسم بعدها بدل منها .

وعلى ماسبق بيانه في المبتدأ والفاعل نستنتج : أن النوع الأول من المبتدأ يطابق خبره المفرد المشتق ، والمؤول به ، وفي مطابقة الجامد خلاف . أما النوع الثاني من المبتدأ وهو الوصف فإنه يلزم الأفراد مع مرفوعه الساد مسدّ الخبر ، كما أن الفعل مع الفاعل يلزم الأفراد على اللغة المشهورة ، سواء كان الفاعل مثني أو جمعاً .

رابعاً / في التذكير والتأنيث

أ- المبتدأ : النوع الأول من المبتدأ يطابق خبره المفرد المشتق (الوصف) في التذكير والتأنيث بلا خلاف ، نحو : المخلص محترم ، والمخلصة محترمة ، وكذا الجامد المؤول بالمشتق يطابق المبتدأ في التذكير والتأنيث بلفظ المؤول به وليس بلفظ الجامد ، نحو : محمد أسد أي شجاع ، وهند ثعلب أي ماهرة ، وكذا في التثنية والجمع على ما سبق بيانه. أما إذا كان الخبر جامداً ولا يصح تأويله بالمشتق فلا يطابق المبتدأ في التذكير والتأنيث ، نحو : محمد عدل ، وبكر صدق . وفاطمة نهر ، ودعد صخر ، وهذا مذهب جمهور البصريين . ولكنه على مذهب الكوفيين يتحمل ضميراً يعود الى المبتدأ ، على ما سبق بيانه ، وعلى مذهبهم هذا يطابق الضمير المقدّر المبتدأ العائد إليه في التذكير والتأنيث ، وفي التثنية والجمع أيضاً على ما سبق بيانه أيضاً .

أما الجملة المخبر بها فتؤول بالمفرد ، وكذلك متعلق الظرف والجار والمجرور إن قدر فعلاً ، لأنه جملة مع فاعله الضمير ، وإن قدر المتعلق وصفاً فهو مفرد ، لأن الوصف مع مرفوعه لا يعدّ جملة على مذهب أكثرهم . وعلى كل حال يعدّ الخبر هنا مطابقاً للمبتدأ باللفظ المؤول به وهو المفرد ، وليس باللفظ المنطوق به .

ب- الفاعل (٢٧): الكلام كثير على مسألة التذكير والتأنيث في باب الفعل الفاعل ؛ وفيها مذاهب مختلفة ، لأن اتصال الفاعل بفعله أقوى من اتصال المبتدأ بخبره ، لذا ألحق العرب آخر الفعل الماضي تاء التأنيث الساكنة ، وهي لا محلّ لها من الإعراب لتدلّ على تأنيث الفاعل ، كذلك ابتدؤوا الفعل المضارع بالتاء غالباً مع الفاعل المؤنث . والفاعل فيما ذكرنا قد يكون مؤنثاً حقيقة أو مجازاً ، كما سيرد بيانه .

وللفعل مع الفاعل من حيث التذكير والتأنيث ثلاث حالات : وجوب التذكير ، ووجوب التأنيث ، وجواز الأمرين . وهي باختصار ومن دون أمثلة لها في الغالب لأنها معلومة :

الحالة الأولى : وجوب تذكير الفعل: ويكون في موضعين : **الأول:** أن يكون الفاعل مذكراً حقيقياً ، سواء كان مفرداً أو مثنى أو جمع مذكر سالماً . **والثاني:** أن يفصل بين الفعل وفاعله المؤنث الظاهر بـ (إلا) ، نحو: ما قامَ إلا خديجةُ ، وما طلعَ إلا الشمسُ . والفاعل هنا حقيقة هو المستثنى منه المحذوف وهو مذكر، و(خديجة) فاعل في اللفظ ، لأن التقدير: ما قامَ أحدٌ إلا خديجةُ ، وهذا مذهب جمهور النحاة ، وعلى مذهبهم هذا لا يجوز تأنيث الفعل إلا في الشعر ضرورة . وجوز بعضهم تأنيث الفعل مع الفصل بـ (إلا)، ولكنهم رجّحوا التذكير .

الحالة الثانية : وجوب تأنيث الفعل: ويكون في ثلاثة مواضع : **الأول:** أن يكون الفاعل مؤنثاً حقيقياً ظاهراً متصلاً بفعله ، سواء كان مفرداً أو مثنى أو جمع مؤنث سالماً . ونُقِلَ عن سيبويه حكاية قولهم : قامَ فلانةُ ، بتذكير الفعل مع المؤنث الحقيقي ، وهو مفرد وغير مفصول عن فعله . وقد جَوَزَ الكوفيون وبعض البصريين تذكير الفعل مع جمع المؤنث السالم . **والثاني :** أن يكون الفاعل ضميراً مستتراً ، يعود الى مؤنث حقيقي أو مجازي ، نحو: خديجةُ نجحتُ ، والشمسُ طلعتُ . **والثالث:** أن يكون الفاعل ضميراً يعود الى جمع مؤنث سالم أو جمع تكسير لمؤنث أو لمذكر غير عاقل ، وتأنيثه يكون بالتاء أو بنون النسوة ، في الماضي والمضارع ،

الحالة الثالثة: جواز تذكير الفعل وتأنيثه: ويكون في تسعة مواضع : **الأول :** أن يكون الفاعل مؤنثاً مجازاً ظاهراً . وقيل : التأنيث أفضل . **والثاني :** أن يكون الفاعل مؤنثاً حقيقياً ، مفصلاً بينه وبين فعله بفواصل غير (إلا) ، والتأنيث أجود . **والثالث :** أن يكون الفاعل ضميراً منفصلاً لمؤنث محصوراً ، نحو: إنما سافرَ أو سافرتُ هي ، و ما قامَ أو قامتِ إلا هي ، ويرجح التذكير . **والرابع :** أن يكون الفاعل مؤنثاً ظاهراً للفعل (نعم) أو (بئس)، ويرجح التأنيث . **والخامس :** أن يكون الفاعل مذكراً مجموعاً بالآلف والتاء ، نحو : حمزات وطلحات ، والتذكير مرجح . **والسادس :** أن يكون الفاعل جمع تكسير لمؤنث أو لمذكر، والمرجح المطابقة . **والسابع:** أن يكون الفاعل ضميراً يعود الى جمع تكسير لمذكر عاقل ، نحو: الرجالُ جاءت أو جاؤوا ، والتذكير أفصح . **والثامن :** أن يكون الفاعل ملحقاً بجمع المذكر السالم ، أو بجمع المؤنث السالم ، نحو: البنون والبنات ، ونحوها ، وترجح المطابقة . **والتاسع :** أن يكون الفاعل أسم جمع ، نحو : النساء والقوم والرهط ، أو اسم جنس جمعاً ، نحو: العرب والروم والشجر ونحوها .

خامساً / في التقديم والتأخير

أ- المبتدأ (٢٨): الأصل في جملة المبتدأ والخبر أن يتقدم المبتدأ فيها ويتأخر عنه الخبر، لأن المبتدأ محكوم عليه فحقه التقديم ليتحقق تعقله، ويكون حق الخبر التأخير لأنه محكوم به ، أي لابد من وجود المبتدأ قبل الحكم ، فقصد في اللفظ أيضاً أن يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه . أما تقديم الحكم في جملة الفعل والفاعل فلكونه عاملاً في المحكوم عليه ، ومرتبة العامل قبل المعمول .

وقد جَوَزَ البصريون تقديم الخبر على المبتدأ مفرداً أو جملة ، ما لم يلزم أمر بوجوب تأخيرها أو وجوب تقديمه ، وقيل : يجوز تقديمه ما لم يحصل لبس في الكلام ، فنقول : قائمٌ زيدٌ وأبوه قائمٌ زيدٌ ، والأصل : زيدٌ قائمٌ وزيدٌ أبوه قائمٌ . جاء في شرح الأشموني (٢٨١/١) : "الأصل في الأخبار أن تؤخر عن المبتدآت ، لأن الخبر يشبه الصفة من حيث أنه موافق في الإعراب لما هو له ، دالٌّ على الحقيقة ، أو على شيء من سببها ، ولما لم يبلغ درجتها في وجوب التأخير توسعوا فيه وجوزوا التقديم ، إذ لا ضرر في ذلك ، نحو : تميمي أنا ، ومثنوئ من يشنؤك . فإذا حصل في التقديم لبس فلعارض "

واحتمل البصريون للجواز بما جاء في كلام العرب ، ومنه ما ذكره الأشموني وهو منقول عن سيبويه ، وأبيات شعرية لا يتسع البحث لذكرها والكلام عليها .

والكوفيون لم يجوزوا تقديم الخبر على المبتدأ ، سواء كان مفرداً أو جملة ، وحجتهم أن ذلك يؤدي الى تقديم ضمير الاسم على ظاهره ، ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم أن يكون بعد ظاهره . ويرى البصريون أن حجة الكوفيين هذه ضعيفة ، لأن الخبر وإن كان مقدماً في اللفظ إلا أنه متأخر في التقدير ، وإذا كان مقدماً لفظاً متأخراً تقديراً ، فلا اعتبار بهذا التقديم في منع الإضمار . وأوردوا شواهد من كلام العرب تقدم فيها الضمير على ظاهره، ومنها : قوله تعالى : { فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى } (طه ٦٧)، وقولهم في المثل : (في بيته يُؤتى الحكمُ)، و(في أكفانه لَفَّ الميْتُ) . واحتجوا بالإجماع على جواز نحو : (ضربَ غلامه زيدٌ) . وهذه الشواهد والحجة التي أوردوها ونحوها ، وإن كانت في الفاعل ونائبه، فإن الرد بها قد كان على حجة الكوفيين التي يفهم منها إطلاق الحكم في مسألة منع تقديم الضمير على ظاهره ، سواء كان مبتدأً أو فاعلاً .

ويأتي المبتدأ على الأصل مقدماً وجوباً على خبره ، في مواضع نذكر بعضها بإيجاز : ١- أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفة ، أو نكرة صالحة لجعلها مبتدأ ، ولا قرينة معنوية أو لفظية مبيّنة للمبتدأ من الخبر ، نحو : زيدٌ أخوك ، وأفضلُ من زيدٍ أفضلُ من عمرو ، فإن وجدت القرينة جاز تقديم الخبر . أي أن المعول عليه في التقديم والتأخير في حال التساوي أو التقارب بين الاثنين ؛ هو وجود قرينة تدل على أن هذا هو المحكوم عليه أي أنه المبتدأ وذلك هو المحكوم به أي الخبر ، على حسب المعنى ، بحيث يتميز أحدهما من الآخر من دون لبس أو غموض . فإن لم توجد تلك القرينة وجب تأخير الخبر .

٢- أن يكون الخبر فعلاً رافعاً لضمير المبتدأ مستتراً ، نحو: زيدٌ قامَ ، إذ لو قدّم الفعل لكان (زيد) فاعلاً لا مبتدأ . فإن رفع الفعل ضميراً بارزاً ، نحو: الزيدان قاما، أو رفع اسماً ظاهراً ، نحو: زيدٌ قام أبوه ، ففي جواز تقديم الخبر فيهما خلاف .

٣- أن يكون الخبر محصوراً بـ (إنما) نحو : إنما أنت مجاهدٌ ، أو محصوراً بـ (إلا) نحو: ما محمدٌ إلا مجاهدٌ .

٤- أن يكون الخبر طلباً ، نحو: زيدٌ أكرمهُ ، أو لا تضره .

٥- أن يكون المبتدأ له الصدارة في الكلام ، كأسماء الاستفهام ، وأسماء الشرط ، وضمير الشأن، و(ما) التعجبية ، ونحوها .

وقد يحدث ما يدعو الى العدول عن الأصل ، فيتأخر المبتدأ ويتقدّم خبره عليه ، في مواضع نذكرها بأيجاز أيضاً :

١- أن يكون المبتدأ نكرة ، لا مسوّغ للابتداء بها إلا كون خبرها ظرفاً أو جاراً ومجروراً، نحو: عندك مالٌ ، وعليك دينٌ .

٢- أن يشتمل المبتدأ على ضمير، يعود على جزء من الخبر ، نحو: في الدار صاحبها ، فلا يصح: صاحبها في الدار، لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، فيعدّ قبيحاً .

٣- أن يكون المبتدأ محصوراً بـ(إنما)أو(إلا)، نحو:إنما مسافرٌ زيدٌ ، وما مسافرٌ إلا زيدٌ .

٤- أن يكون الخبر له صدر الكلام ، كاسم الاستفهام ،نحو: أين زيدٌ؟، وكيف حالك ؟ .

ب- الفاعل (٢٩) : الفاعل يجب أن يتأخر عن عامله (المسند) ، سواء كان فعلاً أو ما جرى مجراه ، ولا يجوز تقديمه على عامله ، فالمرفوع لا يتقدّم على عامله البتة ، وهذا مذهب البصريين . أما مذهب الكوفيين فهو جواز التقديم في سعة الكلام ، نحو: زيدٌ قامَ بمعنى : قامَ زيدٌ ، وسيرد الكلام على مذهبه . ويمنع البصريون التقديم **لوجهين** : أحدهما : إن الفاعل مع عامله ككلمة ذات جزئين، صدرها هو الفعل أو ما في حكمه وعجزها هو الفاعل ، وكما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها ، لا يجوز تقديم ما هو بمنزلة العجز على الصدر . وكثير من النحاة يذكرون أدلة على أن الفاعل كجزء من أجزاء الفعل * . **والثاني:** إن اللبس يقع في الكلام إن قدّم الفاعل على عامله ، فلا يعلم السامع أأريد الابتداء بالاسم والإخبار عنه بجملة فعلية(الفعل وفاعله المستتر فيه) ، أم أريد إسناد الفعل وحده الى المبتدأ ، كما يسند الفعل الى الفاعل، ومن المعلوم بلا خلاف أن الفعل لا يخلو من فاعل لفظاً أو تقديرًا . أما من جهة المعنى فإن الفرق كبير بين قولنا: زيدٌ قامَ وقامَ زيدٌ، وإن كان يجمعهما معنى الإخبار . فالجملة الفعلية (قامَ زيدٌ) فيها إسناد الفعل الى فاعله ، بقصد الدلالة على حدوث شيء بعد أن لم يكن ، والجملة الاسمية

(زيدٌ قامَ) ابتدائية خبرها جملة فعلية (الفعل وفاعله الضمير المستتر فيه)، وفيها معنى ثبوت الشيء وتأكيد إسناده الى من قام به أو وقع منه . فإن تقدّم الفعل أزال معنى الابتدائية ، لأنه أقوى من الاسم ، وهذا الفرق في المعنى لا يفهم من كلام الكوفيين وهم يريدون الفاعلية على الوجهين . ومن المعلوم أيضاً أن العربية تخضع لنظام معين في ترتيب كلماتها ، ويلتزم هذا الترتيب في تكوين الجمل والعبارات، فإذا اختلّ هذا النظام في ناحية من نواحيه لم يحقق الكلام الغرض منه وهو الإفهام . وحين منح النظام اللغوي حرية تغيير الرتبة في جملة المبتدأ والخبر ، على ما سبق بيانه، ، فذلك لأن الخبر هو المبتدأ في المعنى أو منزل منزلته، وليس جزءاً منه، كالفاعل من الفعل، فلا يتقدّم عليه .

ويرى أهل المعاني أن المعنى واحد في : قامَ زيدٌ وزيدٌ قامَ . جاء في الخصائص (٣٤٣/١) : " فأما المعاني فأمر ضيق ومذهب مستصعب ، ألا تراك إذا سُئِلت عن (زيد) في قولنا (قامَ زيدٌ) سميته فاعلاً ، وإذا سُئِلت عن (زيد) في قولنا (زيدٌ قامَ) سميته مبتدأ لا فاعلاً ، وإن كان فاعلاً في المعنى ، وذلك أنك سلكت طريق صنعة اللفظ فاختلفت السمةُ ، فأما المعنى فواحد . فقد ترى الى سعة طريق اللفظ وضيق طريق المعنى " .

ويستدل الكوفيون على جواز تقديم الفاعل على عامله مع بقاء فاعليته ؛ ببيت ينسب الى الزّباء ، وعلى رواية رفع (مشيها) ، وهو :

مَا لِلْجَمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدًا أَجْتَدَلًا يَحْمِلُنْ أَمَ حَبِيدًا

أي: وئيداً مشيها ، وحبّة الكوفيين أن (مشيها) بالرفع لا يكون مبتدأ ، لأنه لا خبر له في اللفظ إلا (وئيداً) وهذا منصوب على الحال من (الجمال)، فيتعين أن يكون (مشيها) فاعلاً لـ (وئيداً) مقدّماً عليه . وتأوّل البصريون على الابتداء وإضمار خبر ناصب لـ (وئيداً) ، والتقدير: مشيها ظهر أو ثبت وئيداً ، وقد حذف الخبر لسد الحال مسدّه . فتكون جملة الفعل المحذوف وفاعله المستتر فيه في محلّ رفع خبر المبتدأ (مشيها) ، و(وئيداً) حال من فاعل الفعل المحذوف .

ويردّ أكثر النحويين استدلال الكوفيين بهذا البيت على تقديم الفاعل بأقوال عدّة : الأول: إن البيت فيه روايتان أخريان ، أحدهما (مشيها) بالجر ، والثانية (مشيها) بالنصب ، وعلى كلا الروايتين يبطل الاستشهاد به . والثاني : إن البيت مصنوع . والثالث: إن الزباء هذه قد اختلف في اسمها وفصاحة موطنها ، في ما كُتِب عنها في بعض المصادر التاريخية. والرابع : إن ما في البيت ضرورة لا يقاس عليها .

وأقول هنا : إن البصريين كانوا حريصين على التمسك بالصناعة النحوية ، فأكثرُوا من التأويل والتقدير، ليخضعوا النصوص لقواعد تلك الصناعة ، ومذهبهم هذا أضّر المعنى في كثير من النصوص التي يؤولونها . أما الكوفيون فإنهم كانوا أكثر ميلاً الى المعنى في تأويلاتهم ، ممّا أخلّ كثيراً في قواعد الصناعة النحوية ، التي بنيت على المشهور من كلام العرب . فقد كان الكوفيون يبنون قاعدة لغوية أو نحوية على بيت شعري واحد، (كما في البيت المذكور) ، وربما على شطر بيت، وكذلك بنوا الكثير من

قواعدهم على القراءات القرآنية غير المشهورة ، التي يسميها بعضهم الشاذة . والصواب أن تبنى القواعد العامة على المشهور من كلام العرب ، أما ما يخرج عن المشهور فلا ضرر في صياغة قواعد فرعية له ، ولا بنس في اللجوء الى التأويل عند الضرورة . ومن الصواب أيضاً أن يراعي المَعْرَب المعنى والصناعة النحوية معاً في إعرابه ، وإن كان هذا يتعدّر أحياناً ، إلا أنه هو المسلك الصحيح للوصول غالباً الى المعاني المقصودة في النصّ المَعْرَب . وقد تناول ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) في (المغني/ المجلد الثاني) قواعد الصناعة النحوية وأحكامها ، ومسائل الإعراب ، ومسائل أخرى . وقد أجاد في ذلك .

والأصل أن يتصل الفاعل بفعله لأنه منزل منزلة جزئه ، ثم يأتي المفعول بعدهما ، وقد يعكس أي يتصل المفعول بالفعل ، ثم يأتي الفاعل بعدهما ، وقد يتأخر الفعل والفاعل ويتقدّمهما المفعول . وفي مسألة التقديم والتأخير في الثلاثة (الفعل والفاعل والمفعول) أحكام في الوجوب والجواز (٣٠) ، وهذا البحث لا يتسع للكلام عليها أو التمثيل لها .

سادساً / الذكر والحذف

أ- **المبتدأ** (٣١) : المبتدأ خبره جملة مفيدة ، مكونة من ركنين أساسيين في الكلام ، هما المسند وهو الخبر والمسند إليه وهو المبتدأ . يقول سيبويه : " وهما ما لا يستغني واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بُدّاً " . والفائدة تحصل بمجموعهما ، لأن المبتدأ معتمد الفائدة والخبر محلّ الفائدة ، فلا بدّ منهما . إلا أنه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق بأحدهما ، فيحذف لدالتها عليه ، لأن الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى ، فإذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز أن لا نأتي به ويكون مُراداً حكماً وتقديراً .

ومن حذف المبتدأ بقرينة حالية قولهم للقادم من حجّ : مبرورٌ مأجورٌ ، أي أنت أوحجك مبرور مأجور . فإن قيل: مبروراً مأجوراً (بالنصب) ، فالتقدير: قدمت أوحججت مبروراً مأجوراً . ومن حذفه قول المستهل (طالب الهلال): الهلال والله ، أي هذا الهلال والله . ومنه قول أحدهم : المسكُ والله ، إذا شمّ ريحاً طيبة ، أي هو المسكُ . ونحو هذا كثير .

وبذكر النحويون مواضع يكثر فيها حذف المبتدأ جوازاً ، بقرينة لفظية دالة عليه ، منها :

- ١- في جواب الاستفهام ، ومنه قوله تعالى : { وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطْمَةُ . نَارُ اللَّهِ } (الهمزة ٦٥)، أي هي نَارُ اللَّهِ ، و { قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكَُمُ النَّارِ } (الحج ٧٢)، أي هو أو هي النار ،
- ٢- بعد القول ، ومنه قوله تعالى : { وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ } (الفرقان ٥)، أي هو ، و { سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ } (الكهف ٢٢) ، أي هم ثلاثة .
- ٣- بعد فاء الجواب ، ومنه قوله تعالى : { مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا } (فصلت ٤٦ والجاثية ١٥)، أي: فعلمه لنفسه وإساءته عليها ، و { وَإِنْ تَخَاطَبُوهُمْ فَاخْوَانُكُمْ } (البقرة ٢٢٠)، أي فهم إخوانكم .

٤- بعد ما الخبر صفة له في المعنى ، ومنه قوله تعالى : { التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ } (التوبة ١١٢)، أي هم العابدون التائبون ، و { صُمْ بِكُمْ عُمِّي } (البقرة ١٨)، أي هم صم بكم عمي ، وبعضهم يقدر لكل خبر في الآيتين مبتدأ .

٥- في مواضع أخرى مختلفة ، منها قوله تعالى : { سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا } (النور ١) ، أي هذه سورة ، و { كِتَابٌ أَنْزَلَ إِلَيْكَ } (٢)، أي هذا كتاب . ونحو هذا كثير .

وقد يحذف المبتدأ وجوباً في مواضع نذكر بعضها بإيجاز :

- ١- أن يكون الخبر نعتاً مقطوعاً على الرفع لمدح أو ذم أو ترحم .
- ٢- أن يكون الخبر مخصوص (نعم) بالمدح ، أو (بئس) بالذم .
- ٣- أن يكون الخبر صريحاً في القسم ، نحو: في ذمتي لأفعلن ، أي في ذمتي يمين أو قسم . وقد يحذف الخبر جوازاً لدليل لفظي ، ومنه : نحو قولك: زيد ، جواباً لسؤال سائل : مَنْ مسافر؟ أي زيد مسافر . ونحو قوله تعالى: { أَكُلُّهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا } (الرعد ٣٥)، أي وظلُّها دائم ، لدلالة الخبر المذكور عليه. ونحو هذا كثير في الشعر والنثر .

وقد يحذف الخبر وجوباً في مواضع نذكر بعضها بإيجاز :

- ١- أن يكون خبراً لمبتدأ صريح في القسم ، أي يغلب استعماله في القسم ، نحو : لَعَمْرُكَ لأفعلن ، والتقدير: لعمرِكَ قسمي . وقدّر بعضهم المحذوف مبتدأ، أي قسمي لعمرِكَ .
- ٢- أن يكون المبتدأ مصدراً صريحاً ، وبعده حال سدّت مسدّ الخبر، وهي لا تصلح أن تكون خبراً ، نحو: إكرامي الصديق محتاجاً ، والتقدير عند البصريين : إذا (أو إذ) كان محتاجاً ، ويقدر الكوفيون الخبر: حاصل . وفي تقديره مذاهب أخرى .

- ٣- أن يكون خبراً لمبتدأ بعد (لولا) ، وهو كون عام ، وهذا على مذهب البصريين .

وهناك نصوص حذف منها أحد ركني جملة المبتدأ والخبر ، فتحتمل أن يكون المحذوف مبتدأ ، أو أن يكون خبراً ، ومنها قوله تعالى: { فَصَبْرٌ جَمِيلٌ } (يوسف ١٨)، فيقدر : فصبرٌ جميلٌ أمثلٌ أو أجملٌ من غيره، أو: فعندي أو أمري أو شأني صبرٌ جميلٌ .
ومنها بعد الفاء قوله تعالى: { فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ } (البقرة ١٨٥)، فيقدر: فالواجب عدّة ، أو: فعليه عدّة . ونحوهما كثير في القرآن الكريم .

وقد اختلف في أيهما أولى بالحذف ، فذهبت جماعة الى أن المبتدأ أولى بالحذف ، لأن الخبر محط الفائدة ومعتمدها . وذهبت جماعة أخرى الى أن الخبر أولى ، لأن المبتدأ طريق الى معرفة الخبر، ولأن الحذف بالأعجاز والأواخر أليق منه بالصدور والأوائل .

وقد تحذف جملة المبتدأ والخبر بأكملها، لأنها واقعة موقع المفرد ، نحو قولك: نَعَمْ ، جواباً لسؤال سائل : أزيد ناجحٌ ؟ ، أي نعم زيد ناجحٌ ، ومنه في جواب استفهام منفي قوله تعالى: { أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا

بلى { (الأعراف ١٧٢) ، أي بلى أنت ربنا . وقد تحذف الجملة لدلالة جملة قبلها عليها ، ومنه قوله تعالى :
 { وَاللَّائِي يَئْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ }
 (الطلاق ٤) ، والتقدير : فعدتهن ثلاثة أشهر . ويقدر بعضهم : فعدتهن كذلك ، أي خبراً مفرداً . وهناك
 مواضع أخرى تحذف فيها جملة المبتدأ والخبر لدليل لفظي أو معنوي (٣١) ، لا يتسع البحث لذكرها .

ب- الفاعل (٣٣) : جملة الفعل والفاعل كجملة المبتدأ والخبر في كونها من مسند هو الفعل ، ومسند إليه
 هو الفاعل ، وإن اختلفا من جهة التقديم والتأخير . ورابطة الإسناد في الجملتين أقوى رابطة معنوية بين
 عنصري الجملة (المسند والمسند إليه) في كل منهما ، ولا يمكن أن يستغني أحدهما عن الآخر ، والفائدة
 تحصل بمجموعها . ولكن يجوز حذف الفعل وحده لدليل وجوباً أو جوازاً ، كما يحذف الخبر كذلك ،
 ولكن حذف الفعل وحده قليل . أما الفاعل فليس كالمبتدأ في حذفه وجوباً أو جوازاً في مواضع كثيرة ،
 على ماسبق بيانه ، وإنما الفاعل يضرر وحده بندرة ولا يحذف ، وإضماره أيضاً يكون واجباً أو جائزاً .
 ولكن الفاعل يحذف تبعاً لفعله ، وجوباً أو جوازاً في مواضع كثيرة ، أي تحذف الجملة من الفعل والفاعل
 بأكملها ، كما تحذف جملة المبتدأ والخبر بأكملها لدليل وسيرد بيان لكل ذلك .

إن الفاعل لا بد أن يذكر لفظاً (ظاهراً أو ضميراً) ، أو مقدراً (مضمراً لا محذوفاً) ، وهذا مذهب
 جمهور البصريين وقسم من الكوفيين ، والقول بحذف الفاعل عندهم استحالة . وحجتهم أن الفعل وفاعله
 كجزءي كلمة لا يستغني أحدهما عن الآخر ، وأن الفعل أو ما يشبهه حكم ولا بد للحكم من محكوم عليه
 ، ولذا يلزم ذكره ظاهراً أو مضمراً (مقدراً) . وقيل : إن من الفاعل ما يستتر (أي كونه ضميراً مستتراً) ،
 فيلتبس الحذف بالإضمار . وذهب الكسائي ومن تابعه هنا إلى أن الفاعل وحده أو ما كان بمنزلة يجوز
 حذفه لفظاً ولا حاجة إلى تقديره ، مستنداً بشواهد نادرة ، منها قول العرب : أرسلت المطر ، أي أرسلت
 السماء المطر ، وهذا الكلام يقال عند نزول المطر ، فجاز الحذف لدلالة القرينة الحالية عليه . وقوله
 تعالى : { كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ } (القيامة ٢٦) ، أي بلغت الروح التراقي ، وذلك لدلالة القرينة الحالية عليه
 أيضاً ، لأنه في ذكر الموت ، ولا يبلغ التراقي عند الموت إلا الروح . وقول الشاعر :

فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي إِلَى قَطْرِي لَا إِخَالِكَ رَاضِيًا (٣٤) وحجة الكسائي أن اسم (كان) إن
 كانت ناقصة أو فاعلها إن كانت تامة ؛ محذوف ، أي لا يوجد في البيت ما يصلح أن يكون اسماً لها أو
 فاعلاً ، ولا يقدره مضمراً . ولكن جمهور البصريين يقدر في البيت : فإن كان هو ، أي حالنا وسلامتنا أو
 ما نحن عليه من السلامة ، فيكون الضمير (هو) اسماً لـ (كان) ناقصة ، أو فاعلاً لها تامة ، و الفاعل
 على هذا التقدير مضمّر لا محذوف ، وهناك فرق كبير بين الحذف والإضمار (٣٥) ، فالمضمّر (المقدّر
 سواء كان اسماً ظاهراً أو ضميراً) في حكم الملفوظ به .

وفي البيت هذا رواية (فإن كنت لا يرضيك ... البيت) ، فيبطل الاستشهاد به على مذهب الكسائي .
 ويذهب الكسائي أيضاً إلى حذف الفاعل في باب التنازع ، في نحو : أكرمني وأكرمتُ زيداً ، ففاعل الفعل

(أكرم) الأول محذوف على مذهب الكسائي ، لدلالة الاسم (زيد) عليه. ولكن الفاعل على مذهب البصريين وقسم من الكوفيين مضمرة على شريطة التفسير ، وليس محذوفاً ، وتقديره : أكرمني زيدٌ وأكرمتُ زيداً . وهناك مسائل أخرى في باب التنازع يعدّ الكسائي الفاعل فيها محذوفاً ، وسيرد كلام على بعضها .

ويحذف الفاعل كما يحذف المبتدأ وهو في حكم الموجود للدلالة عليه بقرينة لفظية ، أو معنوية ولكن ليس بكثرة حذف المبتدأ ، إذ هي مواضع قليلة جداً منها:

١- بناء فعله للمجهول ، نحو: سُرِقَ البيتُ ، ومنه قوله تعالى: { وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ } (هود ٤٤)، و { وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ } (النساء ٨٦)، ونحو هذا كثير . وأسباب حذف الفاعل هنا كثيرة منها لفظية كالإيجاز والاختصار أو السجع ، ومنها معنوية كالعلم به أو الجهل به، أو لجلالته أو دناءته، أو الخوف منه أو الخوف عليه ، وغير ذلك .

٢- الاستثناء المفرغ ، نحو: ما قامَ إلّا هُنْدُ ، أي ما قامَ أحدٌ إلّا هُنْدُ .

٣- التعجب بصيغة (أَفْعَلْ بِهِ) ، نحو قوله تعالى: { أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ }، أي وأبصر بهم.

٤- جواب الاستفهام، نحو: زيدٌ، جواباً لمن سأل: مَنْ فَازَ ؟ أي فازَ زيدٌ، ويجوز: زيدٌ فَازَ . ٥- المضاف الذي جاز حذفه، وأقيم المضاف إليه مقامه، نحو قوله تعالى: { وَجَاءَ رَبُّكَ } (الفجر ٢٢)، أي أمرُ ربك ، و { إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ } (البقرة ٢١٠)، أي أمرُ الله ، ويلزم التقدير هنا لاستحالة الحقيقي ، ونحو هذا كثير . ومنه قولهم : اجتمعت اليمامةُ ، أي أهلُ اليمامةِ .

ويحذف الفعل (أو شبهه) لدليل ، وجوباً أو جوازاً ، كما يحذف الخبر لدليل، وجوباً أو جوازاً أيضاً ، ولكن حذف الفعل هنا أقلّ من حذف الخبر، ومن مواضع حذفه :

١- في جواب النفي ، نحو: بلى زيدٌ ، جواباً لمن سأل : (أَمَا قَامَ أَحَدٌ ؟)، أي بلى قامَ زيدٌ .

٢- في جواب استفهام محقق ، أي ملفوظ به ، نحو: نَعَمْ زيدٌ ، جواباً لـ (هل جاءَ أَحَدٌ ؟)، أي نعم جاءَ زيدٌ . وجعل جماعة منه قوله تعالى: { وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ } (الزخرف ٨٧)، فيقدرون فيه :

ليقولن خَلَقَهُمُ اللَّهُ ، أي فعل ، مستدلين بمجيء ذلك في شبه هذا الموضع ، وهو قوله تعالى: { وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ } (الزخرف ٩) . وردّ جماعة : إن تقدير

المحذوف فعلاً غير لازم ، فقدروا في الآية : ليقولن الله خلقهم ، أي فعلاً أيضاً ولكنه في موقع الخبر ، مستدلين بما جاء في قوله تعالى: { قُلْ مَنْ يُنْجِيكُمْ مِنْ ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ... قُلْ اللَّهُ يُنْجِيكُمْ مِنْهَا } (الأنعام ٦٣-٦٤) .

والخلاف هنا في أيهما الأولى في التقدير: أيكون فعلاً والمذكور فاعلاً، أم يكون خبراً والمذكور مبتدأ ، جاء في الأشباه والنظائر (٥٣-٥٢/٢) : "إذا تردد الإضمار بين أن نكون قد أضمرنا خبراً أو أضمرنا فعلاً ؛ كان إضمار الخبر وحذفه أولى من إضمار الفعل وحذفه ، لأن آخر

الجملة أولى بالحذف من أولها ، ولأن أولها موضع استجمام وراحة ، وآخرها موضع تعب وطلب استراحة . "

٣- في جواب استفهام مقدّر ، أي غير ملفوظ به ، يدلّ على تقديره لفظ الفعل المبني للمجهول ، كقراءة (٣٦) : { يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ . رِجَالٌ } (النور ٣٦-٣٧) بفتح الباء من (يسبح) ، والتقدير عند جماعة : يُسَبِّحُهُ رِجَالٌ ، أي تقدير فعل مبني للمعلوم و(رجال) فاعله ، مستدلين بوقوع المذکور (رجال) فاعلاً في القراءة المشهورة (يسبح) بكسر الباء . وقيل في توجيهه : إن الكلام السابق في هذه القراءة يشعر بسؤال ، وكأنه لما قيل : (يسبح له) ، قال قائل : مَنْ يُسَبِّحُهُ ؟ فأجيب رِجَالٌ ، أي يسبحه رجالٌ .

وبقدر جماعة من البصريين في الآية : المُسَبِّحُ لَهُ رِجَالٌ ، أي تقدير المحذوف مبتدأ . ويوضح ابن هشام أمر الحذف في هذا الموضع إذ يقول (المغني م ٨٠٦/٢ - ٨٠٧) : " إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلاً والباقي فاعلاً ، وكونه مبتدأ والباقي خبراً فالثاني أولى ؛ لأن المبتدأ عين الخبر ، فالمحذوف عين الثابت ، فيكون الحذف كلا حذف . فأما الفعل فإنه غير الفاعل ، اللهم إلا أن يُعتضد الأول برواية أخرى في ذلك الموضع ، أو بموضع آخر يُشبهه ، أو بموضع آت على طريقته " . والرواية الأخرى هي قراءة (يُسَبِّحُ) بفتح الباء ، والموضع المُشبه له ما في الآية التاسعة من سورة الزخرف المذكورة ، والآت على طريقته ما في قوله تعالى : { قُلْ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ . قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ } (يس ٧٨-٧٩) . أي يرجّح تقدير المحذوف فعلاً في المواضع المذكورة ، والمذكور فيها فاعله . وعلى قول ابن هشام هذا يعدّ حذف خبر المبتدأ أسهل من حذف فعل الفاعل . ونخلص الى أن حذف أحد عنصري جملة المبتدأ والخبر أسهل وأكثر من حذف أحدهما في جملة الفعل والفاعل . ولكن حذف الثانية بأكملها أكثر ، كما سيرد بيانه .

٤- في حال وجود فعل ظاهر ، يُفسّر الفعل المحذوف ، ومنه قوله تعالى : { وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ } (التوبة ٦) ، والتقدير في الآية على مذهب جمهور النحاة : وإن استجارك أحد استجارك . فهم يوجبون الحذف في هذا الموضع ، ويقدرّون فعلاً ، لأن أداة الشرط لا يليها إلا الفعل . والفعل المذكور مفسّر للفعل المضمر ، وحذف الفعل هنا واجب ، لأنه لا يُجمع بين المُفسّر والمُفسّر . ومنه قوله تعالى : { إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ } (الانشقاق ١) ، و { وَإِذَا الْبِحَارُ فُجِّرَتْ } (الإنفطار ٣) ، ونحو هذا كثير في القرآن الكريم .

ويخالف الكسائي والأخفش من البصريين ما ذهب إليه الجمهور في هذه المواضع ، إذ جوّزوا وقوع الاسم بعد أداة الشرط ، فيعربون الاسم مبتدأ خبره ما بعده . وعلى مذهبهم هذا لا حذف في الكلام ، فيخرج هذا الموضع مما نحن فيه .

وتحذف جملة الفعل والفاعل بأكملها ، كما تحذف جملة المبتدأ والخبر بأكملها أيضاً، ولكن الحذف في الأولى أكثر من الثانية . جاء في الخصائص (٥٤٥/٢): " وإنما تحذف الجملة من الفعل والفاعل لمشابتها المفرد ، بكون الفاعل في كثير من الأمر بمنزلة الجزء من الفعل ، نحو: ضربت ويضربان وقامت هند ... وما أشبه ذلك ، مما يدل على شدة اتصال الفعل بالفاعل، وكونه معه كالجزء الواحد ، وليس كذلك المبتدأ والخبر " . وكثرة حذف الجملة الفعلية يرجع غالباً الى حذف الفاعل (الضمير المستتر) تبعاً لفعله ، في مواضع كثيرة تحكمها في الغالب قواعد الصناعة النحوية ، التي تلزم تقدير فعل ناصب لكل مفعول أو شبهه ، إن لم يكن ملفوظاً به ، والفعل لابد له من فاعل ، فيكون المقدّر فعلاً وفاعلاً ، أي جملة فعلية ، والفعل الناصب المقدّر يكون حذفه واجباً في الغالب ، وبعضه يكون حذفه جائزاً . ومواقع هذا الحذف كثيرة جداً منها : الإغراء والتحذير والاختصاص والنداء والمدح والذم والقسم والأمثال ، والمفاعيل عامة وما يشبهها كالحال والمستثنى ، وغيرها (٣٧) . ولا يتسع هذا البحث للتمثيل لها .

وكما يجوز حذف جملة المبتدأ والخبر بعد (نعم) في الجواب المثبت ، وبعد (بلى) في الجواب المنفي ؛ يجوز حذف جملة الفعل والفاعل بعدهما . فنقول : نعم ، جواباً لسؤال سائل: أنجح بكر؟ ، أي نعم نجح بكر، ونقول: بلى، جواباً لسؤال سائل : أ لم ينجح زيد؟ ، أي بلى نجح زيد . وكذلك تحذف الجملة الفعلية بعد القول كما تحذف بعده الجملة الاسمية، ومنه قوله تعالى: { وَإِذَا قِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا } (النحل ٣٠)، أي قالوا أنزل خيراً .

ويجوز حذف أكثر من جملة فعلية ، ولا سيما في القصص القرآني ، لدلالة سياق الكلام عليها ، ومنه قوله تعالى: { فَكَلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَى } (البقرة ٧٣)، والتقدير: فضرِبوه فحيي ، فأخبر بقاتله، فمات ، فقلنا ... ، و { فَكَلْنَا أَذْهَبْنَا إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَدَمَرْنَاهُمْ تَدْمِيرًا } (الفرقان ٣٦)، والتقدير: فأتياهم، فأبلغاهم الرسالة ، فكذبوهما، فدمرناهم تدميراً ، و { أَنَا أَنْبَأُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ . يُوسُفُ } (يوسف ٤٥، ٤٦)، والتقدير : فأرسلون الى يوسف ، لأستعبره الرؤيا ، فأتاه، وقال له، يا يوسف ونحو هذا كثير في القرآن الكريم .

سابعاً / في التعدد

أ - المبتدأ (٣٨): يجوز أن يتعدد المبتدأ ، أي تتعدد مبتدآت متوالية ، وفي الإخبار عنها طريقتان : الأولى ، أن يضاف كل مبتدأ غير الأول الى ضمير يعود على المبتدأ الذي قبله، ويخبر عن المبتدأ الأخير بمفرد ، نحو : زيد عمه خاله أبوه مسافر . فالمبتدأ الأخير (أبوه) مع خبره المفرد (مسافر) خبر للمبتدأ الذي قبله (خاله) ، والمبتدأ (عمه) خبره الجملة بعده ، والمبتدأ (زيد) خبره أيضاً الجملة بعده . والضمير (الهاء) الذي أضيف إليه كل مبتدأ غير الأول يربط جملة الخبر بالمبتدأ قبلها، ومعنى الجملة : أبو خال عم زيد مسافر . والثانية ، أن تذكر المبتدآت خالية من الضمير العائد (الرابط)، ثم يخبر عن

المبتدأ الأخير، وتذكر بعد خبر المبتدأ الأخير الضمائر (الروابط)، مرتبة على حسب ترتيب المبتدآت في الذكر من الآخر الى الأول، فيجعل أول الضمائر لآخر المبتدآت، والذي يليه من الضمائر للذي يلي الأقرب من المبتدآت، وهكذا الى أول المبتدآت، نحو: محمدٌ زيدٌ خالدٌ هندٌ مكرمتُهُ في داره من أجله. ف (هند) مبتدأ خبره (مكرمته)، والجملة (هند مكرمته) في موضع خبر لـ (خالد)، والضمير (الهاء) في (مكرمته) يعود على (خالد)، وجملة (خالد هند مكرمته) في موضع خبر لـ (زيد)، والعائد عليه الضمير (الهاء) في (داره)، والجملة (زيدٌ خالدٌ هندٌ مكرمته) في موضع خبر لـ (محمد)، والعائد عليه الضمير (الهاء) في (من أجله). والمعنى: هندٌ مكرمةٌ خالدٍ في دار زيدٍ من أجل محمدٍ.

والأمثلة المذكورة ونحوها مما أورده النحويون هنا إنما هي أمثلة مصنوعة، لتدريب المتعلمين ولم تنطق بها العرب. وهذه الأمثلة وغيرها وكذلك الأبيات الشعرية الكثيرة التي صنعها بعضهم؛ قد ألزمتها قواعد الصناعة النحوية، التي أجهد النحويون أنفسهم من أجل الالتزام بها وتعليمها، وعملهم هذا وإن خدم سلامة نطق اللغة في الغالب، إلا أنه أضّر المعنى في كثير من الجمل والعبارات. وقد سبقت الإشارة الى هذه المسألة.

أما تعدد الخبر لمبتدأ واحد، فيجوز بعطف بلا خلاف، ولكن تعدده بلا حرف عطف فيه مذاهب، نذكرها بإيجاز (٣٩):

أحدها: الجواز كما في النعوت، نحو: زيدٌ شاعرٌ كاتبٌ فقيهٌ. وهذا مذهب جمهور النحويين. وعدّوا منه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْعَفْوَُّرُ الْوَدُودُ. ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ. فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ (البروج ١٤-١٦)، و﴿صَمٌّ بُكْمٌ عُمَىٰ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ (البقرة ١٨)، أي هم صم بكم عمي، وقول الشاعر:

مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَتِّي مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَنِّي (٤٠)

والأخبار على هذا المذهب متعددة في اللفظ والمعنى جميعاً، وضابطها أن يصحّ الإخبار بكل واحد منها على انفراده. ونحو الآيتين والبيت الشعري غير قليل في كلامهم.

والثاني: المنع، وهو مذهب جماعة من النحويين. وقال بعضهم: إن ما ورد في ظاهره التعدد بلا عطف، كما في الآيتين والبيت ونحوهما، يكون الأول فيه خبراً للمبتدأ المذكور والباقي صفات للخبر، وجوّز بعضهم جعل كل واحد منها غير الأول خبراً لمبتدأ محذوف.

والثالث: الجواز بعطف أو بغير عطف، بشرط أن تتحد الأخبار في الأفراد أو الجملة، نحو: زيدٌ مخلصٌ أمينٌ، أو (قام ضحك)، أو (أبوه محترمٌ أخوه ناجحٌ)، وكذا بالعطف. والمنع إن كان أحدهما مفرداً والآخر جملة.

والرابع: الجواز بلا عطف بشرط أن يكون الخبران بمعنى خبر واحد، أي جواز التعدد في اللفظ دون المعنى، وضابطه أن لا يصحّ الإخبار بكل واحد منهما على انفراده، نحو قولهم: الرُّمَانُ حُلُوٌّ حَامِضٌ، أي مرٌّ (وهو الذي فيه بعض حلاوة وبعض حموضة)، ونحو: فلانٌ أعسرٌ أيسرٌ، أي أضبط (وهو

الذي يعمل بـ (يديه) . وأكثر أصحاب هذا المذهب يوجبون ترك العطف فيه لأن مجموع الخبرين عندهم بمنزلة خبر واحد، ولكن بعضهم جَوَزَ العطف فيه ، ومنع بعضهم الآخر الفصل بين الخبرين ، أو تقديم أحدهما على الآخر ، أو تقديم أحدهما أو كلاهما على المبتدأ ، ولكن بعضهم جَوَزَ التقديم فيه .

الخامس: الجواز بلا عطف ، سواء أكان الخبران بمعنى خبر واحد ، أم لم يكونا . وسواء أكانت الأخبار متحدة في الأفراد أو الجملة أم لم تكن .

وعلى ما سبق بيانه أقول : إن الأخبار المتعددة في اللفظ والمعنى يجوز تعددها بعطف أو بغير عطف ، وسواء اتحدت في الأفراد والجملة أو لم تتحد ، لأنه يصح الإخبار بكل واحد منها على انفراده . أما إذا كان الخبران بمعنى خبر واحد فيرجح منع العطف فيه ، لأن المعنى المقصود لا يتحقق في الإخبار بكل واحد منهما على انفراده .

ب- الفاعل (٤١) : إن بيان مسألة التعدد في باب الفعل والفاعل ؛ يتضح من خلال كلامنا بإيجاز على باب التنازع في العمل . ومن المعلوم أن للنحاة كلاماً كثيراً في هذا الباب ، ومذاهبهم فيه مختلفة ، ولا سيما بين البصريين والكوفيين . وضابط هذا الباب كما جاء في (الإيضاح في شرح المفصل ١/١٦٢) : " أن يُذكر فعلان أو شبههما ، موجهين في المعنى إلى شيء واحد ذُكر بعدهما ظاهراً . فقد يكون توجيههما على جهة الفاعلية ، وقد يكون على جهة المفعولية ، وقد يكون الأول على الأول والثاني على الثاني ، وقد يكون على العكس " . وما نعنَى به هنا توجّه العاملين على جهة الفاعلية ، وبعبارة أخرى : أن يتوجّه عاملان متفقان في التنازع على جهة الفاعلية فحسب ، نحو : قامَ وقعدَ الزيدان أو الزيدون . ففي هذه الحالة يذهب النحاة إلى إعمال أحدهما بالاسم الظاهر ، فيعرب فاعلاً ، وإضمار فاعل للعامل الثاني ، لأن الفاعل عندهم له عامل واحد يتسلط عليه ، هو فعل أو ما يشبهه ، ولا يجوز البتة تسلط عاملين على معمول واحد ، يطلبانه على جهة واحدة أو جهتين مختلفتين . فاجتماع مؤثرين تامين على أثر واحد مدلول على فساده عندهم في الأصول . وقد اختلف في أيهما أحق بالعمل في الاسم الظاهر ، فاختر البصريون إعمال الثاني لقربه ولسلامته من الفصل ، بين العامل والمعمول بأجنبي بلا ضرورة ، وإضمار فاعل للأول ، مع جواز إعماله وإضمار فاعل للثاني . فيكون التقدير في المثال المذكور على مذهبه المرجح : قاما وقعدَ الزيدان ، وقاموا وقعدَ الزيدون . وعلى جواز إعمال الأول يكون التقدير : قامَ وقعدا الزيدان ، وقامَ وقعدوا الزيدون .

وجواز إعمال الأول عند البصريين أوجب جماعه من الكوفيين ، لسبقه ولسلامته من تقديم المضمّر (الضمير) على مفسّره (الظاهر) ، أي سلامته من الإضمار قبل الذكر .

وذهب الكسائي ومن تابعه إلى وجوب إعمال الثاني وحذف فاعل الأول وليس إضماره ، (فهو يجوز حذف الفاعل ، على ما سبق بيانه) . وحجة الكسائي أن حذف الفاعل أسهل من الإضمار قبل الذكر ، أي تقدير ضمير فاعل في الأول يعود على الاسم الظاهر المذكور ، نحو : قاما وقعدَ الزيدان أو قاموا

وقعدَ الزيدون . وقد ردّ أكثر النحاة حجةَ الكسائي ، فالإضمار قبل الذكر قد ثبت في مواضع ، وحذف الفاعل لم يثبت بحال ، فإذا لم يكن بدّ من أحدهما ، فالإضمار أقرب والحذف بعيد . وبعبارة أخرى : إن الإضمار أولى من الحذف ، أي إضمار الفاعل على شريطة التفسير (بالظاهر المذكور) أولى من الحذف ، إذ المضمّر بمنزلة المظهر وجارٍ مجراه في الحكم ، والمحذوف ليس كذلك . وقد أراد جماعة أن يوفقوا بين المذهبين فجوّزوا أن يضمّر فاعل للأول بعد التنازع فراراً من تقدير الضمير المتصل قبل الذكر ، فقدّروا في المثال المذكور : قام وقعد الزيدان هما ، وقام وقعد الزيدون هم .

ويخالف الفراء الجميع بجواز إعمال الاثنين كليهما في الاسم المذكور إن اتفقا في الإعراب المطلوب ، ففي المثال السابق يجعل الفراء الاسم (زيد) مرفوعاً بالفاعلين كليهما ، وهو فاعل لهما معاً ، أي إسناد فاعلين الى فاعل واحد ، كما يسند للمبتدأ الواحد خبران ، وكما يُرفع الخبر (منطلقان) في نحو: زيدٌ وعمروٌ منطلقان ، بالمعطوف و المعطوف عليه معاً ، لأنهما يقتضيانه بحسب ما يرى الفراء . ومن المعلوم أن تعدد أكثر من خبر لمبتدأ واحد بغير عطف ، (أي إسناد أكثر من خبر إليه) يمنعه كثير من النحاة ، على ما سبق بيانه . ويرى بعضهم أن الفراء له العذر في مخالفته الجميع هنا ، جاء في الإيضاح في شرح المفصل (١٦٣/١) : "أما مذهب الفراء فإنه لما رأى المسألة لا تخلو من أحد أمرين ، كل واحد منهما على خلاف الأصول حكم بمنعها ؛ لأنه إن أضمر أضمر قبل الذكر ، وإن حذف حذف الفاعل ، فأوجب إعمال الأول [والثاني كليهما]* . وقال في نحو : قامَ وقعدَ زيدٌ : العامل في (زيد) الفعلان معاً ، ولا ضمير في واحد منهما " . ونخلص مما سبق الى أن مذهب الفراء ومن تابعه يخالف مذهب النحويين بصريين وكوفيّين ، في مسألة الإسناد التي أقرّوها ، وهي إسناد فعل واحد أو ما يشبهه الى الاسم (الفاعل) ، وهو ما تتألف منه الجملة الفعلية ، أي المسند والمسند إليه . فيكون على مذهب الفراء هذا جواز تعدد الفعل أو ما يشبهه للفاعل الواحد في الجملة الفعلية . وفيما أرى أن الفراء أراد التخلص من مخالفتين للأصول ، فوقع في مخالفة أخرى ، وهي مخالفة أصل الإسناد في تأليف الجملة ، وهما المسند والمسند إليه ، إذ لكل مسند واحد مسند إليه واحد ، والعكس صحيح . وقد تبع الفراء في مذهبه هذا بعض النحاة المتأخرين ، وأكثر الدارسين المحدثين ، ولا يتسع هذا البحث لبيان ذلك .

أما الفاعل فإنه لا يتعدد ، أي لا يجوز أن يسند فعل واحد أو شبهه لأكثر من فاعل واحد أو شبهه ، فلا يصح القول : قامَ بكرٌ زيدٌ ، على أن (بكر) فاعل أول و (زيد) فاعل ثان للفعل (قام) . ولكن يصح القول بالعطف : قامَ بكرٌ وزيدٌ ، على تقدير : قام بكرٌ وقام زيدٌ ، لأنهما قيامان (فعالان) لفاعلين ، أي لكل قيام (فعل) فاعله . ونخلص الى أن الفاعل لا يتعدد البتة لا بالعطف ولا بغير العطف ، إذ لكل فعل أو شبهه فاعل واحد ، فإن وجد ما ظاهره توجه فعل واحد أو شبهه الى أكثر من فاعل ؛ فهو على سبيل الإضمار ، أي إضمار فعل أو شبهه لكل فاعل يخلو من فعل أو شبهه ، كما في المثال ونحوه .

وعلى ما سبق بيانه في تعدد المبتدأ والخبر، فإن المبتدأ قد افترق عن الفاعل في جواز تعدده بعطف أو بغير عطف، وافترق الخبر عن الفعل في جواز تعدده للمبتدأ الواحد بعطف بلا خلاف، أو بغير عطف أيضاً في مذاهب مختلفة، على ما سبق بيانها. وبعبارة أخرى: إن التعدد في باب الفعل والفاعل غير جائز البتة، خلافاً للفراء من الكوفيين ومن اتبعه في مسألة جواز تعدد الفعل أو ما يشبهه للفاعل، أي إسناد أكثر من عامل الى فاعل واحد.

ثامناً / في الجملة وما يشبهها

أ- المبتدأ (٤٢): المبتدأ لا يكون إلا اسماً مفرداً أي ليس جملة، كما أن الفاعل كذلك، لأن الأصل في الإسناد أن يُسند اسم الى اسم فتتكون منهما جملة اسمية، نحو: زيدٌ أخوكَ، أو أن يسند فعل الى اسم فتتكون منهما جملة فعلية، نحو قامَ زيدٌ، وهذا أقل ما يتألف منه الكلام. والاسم المخبر عنه يشمل الصريح كالمثال المذكور، والمؤول به نحو: ما تفعلُ محاسبٌ عليه، أي فعلكَ، ومنه قوله تعالى: {وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ} (البقرة ١٨٤)، أي صيامكمُ، وقد سبق بيانه.

وما وضعه النحاة من تحديد وتقعيد لمسألة الإسناد في الجملة العربية؛ قد خرج عن دائرته كلام وجمل ظاهرها الإسناد الى الحرف أو الفعل أو الجملة، وهذه لا يصحّ الإسناد إليها على إرادة المعنى، عند جمهور النحاة. ولكي لا يخرج ذلك الكلام عن النظام اللغوي المعروف، لجأ النحاة الى وسائل تمكنهم من إدخاله في دائرة الجواز، فقالوا: إن الإسناد نوعان: أحدهما، ما يراد به المعنى، وسمّوه الإسناد المعنوي، وبختص بالاسماء، والثاني، الإسناد اللفظي وهو ما يصلح للاسم والفعل والحرف والجملة، (نحو: زيدٌ اسمٌ علم، ويقومُ فعلٌ مضارع، وفي حرفٍ جرّ، وبكرٌ مسافرٌ جملةٌ اسمية)، ومنه قول الرسول (ص): ((لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ كُنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ)) (٤٣)، وفيه الإسناد الى الجملة الاسمية، وقول العرب: زَعَمُوا مَطِيَّةَ الْكَذِبِ، وفيه الإسناد الى الجملة الفعلية؛ فخرجهما على إرادة اللفظ، والمعنى: هذا اللفظ كنز من كنوز الجنة، وهذا اللفظ مطيئة الكذب. وعندما لم تسعفهم إرادة اللفظ في تخريج نماذج أخرى من الكلام ورد فيها الإسناد الى الجملة أو الفعل؛ ولم يُرد اللفظ فيها، نحو قوله تعالى: {سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ} (البقرة ٦)، وقولهم: (سواءٌ عليّ أقيمت أم قعدت)، وقولهم في المثل: (تَسْمَعُ بِالْمُعَيَّدي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ) (٤٤)، ونحو هذا؛ قالوا: إن الكلام محمول على المعنى، ولا يُراد به لفظه، فأولوا الجملة بالمفرد، والتقدير: سواءٌ عليهم الإنذار وعدمُ الإنذار (و تركه)، وسواءٌ عليّ القيام والقعود. وقالوا في المثل: إن الفعل (تسمع) منزل منزلة المصدر (سماك)، أو أنه على إضمار (أن)، أي أن الأصل: أن تسمع، وهو في تأويل المصدر (سماك)، والمصدر اسم والإسناد في الحقيقة إليه، كما في قوله تعالى: {وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ}، أي صيامكم، و{وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ} (النساء ٢٥) أي صبركم، ونحو هذا كثير.

إن تخريج النحاة نماذج الكلام المذكورة وما أشبهها ، وإن خدم القاعدة اللغوية العامة بجعله الكلام يسير على نمط واحد ؛ لا يخلو من التكلف والتعسف . فمن الواضح أن تعدد الآراء واختلاف التقدير قد يكون خطراً على القاعدة الأصلية ؛ التي أجهد النحاة أنفسهم للمحافظة عليها . وقد أدركت جماعة من النحاة أهمية الأمر ، فحاولت وضع قواعد أو ضوابط لهذه المسألة وغيرها ، ومثال ذلك ما وضعه الفراء (وتبعه ابن هشام الأنصاري ونحاة آخرون) من شروط في مجيء الفاعل ونائبه جملة ، (وهو ما يمنعه جمهور النحاة)، وسيرد بيانه . ومن المعلوم أن القاعدة العامة لا تبنى على نماذج قليلة من الكلام، بل تبنى على المشهور من كلام العرب ، ولكن لا ضرر - فيما أرجح - من وضع قواعد أو ضوابط غير عامة (جزئية) ، تحكم هذه النماذج وغيرها مما يعدّ غير مألوف في النظام اللغوي . ووضع تلك القواعد أو الضوابط الجزئية أفضل من ترك المسألة للاجتهادات الفردية والمتطرفة أحياناً . ويشترط في تلك القواعد والضوابط الجزئية أن تحافظ على تماسك عناصر البناء الأساسية في الجملة ، وارتباط بعضها ببعض ، وبذلك تتحقق الفائدة في الكلام ، وإلا يُعدّ لغواً وليس بكلام .

ب- الفاعل (٤٥) : للنحاة في مجيء الفاعل أو نائبه جملة ثلاثة مذاهب : الأول ، المنع مطلقاً ، وهو مذهب جمهور البصريين ، فالفاعل عندهم لا يكون إلا اسماً مفرداً ، أي ليس جملة ، أو ما هو في تقديره (مؤول من حرف مصدري وما بعده) . والثاني ، الجواز مطلقاً ، نحو : يعجبني يقوم زيدٌ ، وهو مذهب هشام الضرير (٢٠٩هـ) وثعلب (٢٩١هـ) وجماعة من الكوفيين ، واستدلوا بشواهد قليلة ، منها على الفاعل قوله تعالى : { ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لِيَسْجُنَّهٗ حَتَّىٰ حِينٍ } (يوسف ٣٥)، و { وَتَبَيَّنَ لَكُم كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ } (ابراهيم ٤٥)، و { أَوْ لَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا } (السجدة ٢٦) ، فقالوا : إن فاعل (بدا) جملة (ليسجنه)، وفاعل (تبين) جملة (كيف فعلنا بهم) ، وفاعل (لم يهد) جملة (كم أهلكنا) . واستدلوا على نائب الفاعل بقوله تعالى : { وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ } (البقرة ١١) فقالوا : إن نائب فاعل (قيل) جملة (لا تفسدوا في الأرض) . وجاز الإسناد عندهم هنا باعتبار تأويل الجملة بالمفرد ، كما جاز في المبتدأ، على ما سبق بيانه . والثالث ، الجواز المشروط ، وهو مذهب الفراء ومن تبعه من النحاة في هذه المسألة ، ومنهم ابن هشام الأنصاري ، ونسب بعضهم هذا المذهب لسيبويه . ومما اشترطوه : ١- كون الفعل قلبياً ٢- وجود معلق عن العمل (نفي أو استفهام أو لام ابتداء وغيرها)، نحو : ظهر لي ما نجحَ (أو أقامَ ، أو ليفوزُ) زيدٌ ، وحملوا عليه الآية الأولى ، ومنعوا : يُعجبني يقوم زيدٌ . ويرى ابن هشام أن التعليق يكون بالاستفهام فقط .

وقد ردّ جمهور النحاة شواهد المجوزين ، فقالوا في الآية الأولى : إنها تحتل أن يكون فاعل (بدا) فيها ضميراً مستتراً عائداً على مصدر الفعل الدال عليه وهو البداء ، والتقدير : ثم بدا لهم هو أي البداء ، كما نقول : ثم بدا لي رأي ، ويؤيد ذلك أن إسناد (بدا) الى (البداء) قد جاء مصرحاً به في قول الشاعر :

لَعَلَّكَ - وَالْمَوْعُودُ حَقٌّ لِقَاؤُهُ - بَدَا لَكَ فِي تِلْكَ الْفُلُوصِ بَدَاءُ (٤٦)

(ومعناه : ظهر لي رأي آخر غير الرأي الذي كنت قد رأيته حين وعدتني القلوص). وتحتل الآية أن يكون الفاعل (السَّجْن) المفهوم من (ليسجنه) ، وبدل عليه قوله تعالى: { قَالَ رَبِّ السَّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ } (يوسف ٣٣) . وقالوا: إن تقدير الفاعل في الآية الثانية : وتبين لهم التبيين ، أو تبين لهم الأمر ، وجملة الاستفهام مفسرة ، وتقديره في الثالثة : أو لم يهد لهم الهدى . أما في الآية الرابعة فقالوا : إن الإسناد فيها ليس من الإسناد المعنوي الذي هو محلّ الخلاف ، وإنما هو من الإسناد اللفظي ، أي : وإذا قيل لهم هذا اللفظ ، والإسناد اللفظي لا خلاف في جوازه ، في الاسم والحرف والفعل والجملة ، على ما سبق بيانه في المبتدأ . وقد أراد بعض النحاة أن يوفق بين طرفي الخلاف (المانعين والمجوزين) في هذه المسألة ؛ فصرح بأن إسناد الفعل الى الجملة عند من جوزه إنما هو باعتبار مضمون الجملة لا لفظها ، والعرب تميل الى المعنى أكثر من اللفظ ، في مواضع كثيرة من كلامها ، وعلى هذا المذهب يكون التقدير في الآية الأولى : بدا لهم ... سجنه ، وفي الثانية : وتبين لكم كيفية فعلنا ، وفي الثالثة : أو لم يهد لهم كثرة إهلاكنا . وأدخل آخرون المسألة في باب الإسناد اللفظي ، الذي يصلح للاسم والفعل والحرف والجملة ، على ما سبق بيانه في المبتدأ .

وفيما أرى أن منع مجيء الفاعل جملة كان مرجحاً ، لأن فيه سلامة القاعدة النحوية العامة ، وصيانة رابطة الإسناد بين الفعل والفاعل من الضعف ، فهما عنصران الإسناد في الجملة الفعلية ، والإسناد أقوى رابطة بينهما ، فإن خرج أحدهما عن الأصل (كأن يأتي الفاعل جملة لا مفرداً) فلا يمكن أن تبقى تلك الرابطة بقوتها كما لو كانا مفردين أي متجانسين . فإن قيل : إن الخبر يأتي جملة وتبقى رابطة الإسناد قوية بينه وبين المبتدأ كما لو كانا مفردين ؛ فالجواب عن هذا : إن المبتدأ هو الخبر والخبر هو المبتدأ ، ففي قولنا : زيد قائم ، القائم هو زيد وزيد هو القائم ، وليس كذلك الفعل والفاعل .

ولكن - فيما أرى - إن كان لابد من القول بمجيء الفاعل أو نائبه جملة ؛ فلا ضرر من وضع قاعدة فرعية (كما قلت في المبتدأ) ، تحكم تلك النماذج التي وردت على غير المؤلف من كلام العرب ، أو أن تعد نادرة فلا يقاس عليها .

تاسعاً / في الفصل أو (الاعتراض)

أ- المبتدأ (٤٧): المبتدأ والخبر متلازمان ، لأن كل واحد منهما يطلب الآخر ، وكذلك الفعل والفاعل ، ولكن ارتباط الفاعل بفعله أشد من ارتباط المبتدأ بخبره ، لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد ، على ما سبق بيانه . ويعدّ الفصل (الاعتراض) بين المبتدأ وخبره قبيحاً عندهم إن كان بأجنبي ، وهو أشد قبحاً بين الفاعل وفعله ، لأن الجزئين كلما ازدادا اتصالاً قوي قبح الفصل بينهما . ولكن قد وقع الفصل (الاعتراض) كثيراً بين المبتدأ والخبر وبين الفعل والفاعل ، وهو أمر سائغ لا قبح فيه ما لم يكن بأجنبي . وقد عقد ابن جني في الخصائص باباً في الاعتراض ، إذ يقول فيه (الخصائص ١/ ٢٦٧) : " إعلم أن هذا القبيل من هذا العلم كثير ، قد جاء في القرآن وفصيح الشعر ومنثور الكلام ، وهو جار عند العرب

مجرى التأكيد . فلذلك لا يشنّع عليهم ولا يُستتكر عندهم ، أن يُعترض به بين الفعل وفاعله والمبتدأ وخبره . وغير ذلك مما لا يجوز الفصل فيه بغيره ، إلّا شاذاً أو متأولاً " .

ومن الاعتراض بين المبتدأ وخبره ، نحو : محمدٌ - ولا نقولُ إلّا الحقّ - كريمٌ ، وبكرٌ - جزاءُ الله خيراً - يساعِدُ المحتاجينَ ، وزيدٌ - لا تُصدّقهُ - كذابٌ ، والفصل هنا بجملّة فعلية ، ومنه قوله تعالى: { هَذَا فَلْيَذوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ } (ص ٥٧) . ويقع الفصل بجملّة اسمية أيضاً ، نحو : الحقّ - وأكثرُهُم له كارهون - يعلو ولا يُعلَى عليه ، ومنه قول الشاعر : وفيهِنَّ - والأيامُ يَعْتَرْنَ بِالْفَتَى - نَوَادِبُ لا يَمْلَأُنَّه ونَوَائِحُ (٤٨)

ويُعتراض بجملّة الفعل المُلغى ، نحو : زيدٌ - أظُنُّ - مسافراً ، وبجملّة الاختصاص ، نحو : نحنُ - العراقيينَ - أهلُ الشهامةِ ، وبجملّة القسم ، نحو : المؤمنُ - واللهِ - يَأْبَى الدُّلَّ ، وبجملّة النداء ، نحو : الاجتهادُ - يا طالباً - أساسُ النجاحِ ، ويفصل بالمفعول ، نحو : محمدٌ - الصداقةَ - يحترمُ ، وبالظرف ، نحو : زيدٌ - اليومَ - يسافرُ ، وبالجار والمجرور ، نحو : خالدٌ - في الملعبِ - يتدربُ . ويقع الفصل بضمير (يسميه البصريون ضمير الفصل ويسميه الكوفيون ضمير العماد) ، ومنه قوله تعالى: { وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ } (البقرة ٥) ، و { هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ } (هود ٧٨) . ويجوز بعضهم إعراب هذا الضمير مبتدأ ثانياً خبره ما بعده ، والجملّة في موضع خبر للمبتدأ الأول ، فيخرج مما نحن فيه . ونحو ما ذكرنا وغيره كثير في كلامهم .

وعلى الرغم من كثرة الفصول بين المبتدأ والخبر ولا سيما بغير الأجنبي ، فقد كان يُعاب على الشاعر كثرة الفصول وارتكاب الضرورات ، ولا سيما في البيت الواحد . ومن ذلك قول الشاعر :

فَقَدْ وَالشُّكُّ بَيَّنَّ لِي عَنَاءٌ بَوْشُكٍ فِرَاقَهُمْ صُرْدٌ يَصِيحُ (٤٩)

أراد : فقد بيّن لي صرْدٌ يصيحُ بوشكٍ فراقهم ، والشكُّ عناءٌ . وفيه فصل بين المبتدأ (الشك) وخبره (عناء) ، بقوله (بيّن لي) ، وفصل بين الفعل (بيّن) وفاعله (صرد) ، بخبر المبتدأ الذي هو (عناء) . وقدم (بوشك) فراقهم) وهو معمول (يصيح) ويصيح واقع موقع صفة لـ (صرد) ، وتقديم الصفة أو ما يتعلق بها على موصوفها قبيح . وفصل بين (قد) والفعل (بين) ، وهو قبيح أيضاً ، لقوة اتصالها بما تدخل عليه من الفعل ، وتعدّ مع الفعل (عند أكثرهم) كالجاء الواحد . وفي البيت رواية أخرى لصدّره ، تخرجه مما نحن فيه . أي لا فصل فيه بين المبتدأ والخبر ، وهي مذكورة في الهامش .

ب- الفاعل (٥٠): الأصل أن يلي الفاعلُ فعله ، لأنه منزّل منه منزلة جزئه ، ويعدّ الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة ، إذ لا يمكن الفصل بين حروف الكلمة الواحدة . ولكن على الرغم من شدّة اتصال الفاعل بفعله ، فقد وقع الفصل (الاعتراض) بينهما كثيراً ، كما وقع الفصل بين المبتدأ وخبره ، على ما سبق بيانه . وقد عُدّ الفصل بينهما سائغاً حسناً لا قبح فيه ، ما لم يكن بالأجنبي ، عدا الظرف والجار والمجرور ، لأنهم يتوسعون فيهما في كل الأحوال .

ومن مواضع الفصل (الاعتراض) بين الفعل والفاعل ، نحو: سافر - صحبتُهُ السلامة - محمدٌ ، و نجح - والكلُّ فرحٌ - بكرٌ ، والفصل بالجملة الفعلية في الأولى ، وبالاسمية في الثانية . ومنه بالجملة الاسمية قول الشاعر:

وقَدْ أَدْرَكْتَنِي - وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ - أَسِنَّةُ قَوْمٍ لَا ضِعَافٍ وَلَا عُزْلَ (٥١)

والفصل بالقسم، نحو: يندحر - والله - الإرهابُ ، وبالنداء نحو: انتصر - يامؤمناً - الحقُّ . ويكثر الفصل بالمفعول ، نحو: يكرّم - الإنسان - الإسلامُ ، ومنه : { وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ } (البقرة ١٢٤)، و { وَتَغَشَّىٰ وَجُوهَهُمُ النَّارُ } (ابراهيم ٥٠)، وقول الشاعر:

اعْتَادَ قَلْبُكَ مِنْ سَلَمَىٰ عَوَائِدُهُ وَهَاجَ أَهْوَاكَ الْمَكُونَةُ الطَّلَلُ (٥٢)

وبالظرف ، نحو: يندحر - غداً - الإرهابُ ، وبالجار والمجرور ، نحو: يخلص - في العمل - المؤمنُ ، ومنه قوله تعالى : { وَلَا يَحِلُّ لَكَ النَّسَاءُ } (الأحزاب ٥٢). ونحو ما ذكرنا من الفصل كثير جداً، كما هو كذلك في باب المبتدأ والخبر .

عاشراً / في زيادة حروف الجر

أ- المبتدأ (٥٣) : تدخل حروف الجر الزائدة على المبتدأ كما تدخل على الفاعل ، للتوكيد

من غير إحداث معنى آخر لم يكن قبل دخول الحرف الزائد ، أي أنه لا يضيف معنى جديداً، وإنما يفيد تقوية المعنى القائم . ولا يحتاج حرف الجر الزائد الى ما يتعلق به من اسم أو فعل ، كما في حروف الجر غير الزائدة (الأصلية) . ومن تلك الحروف الزائدة مع المبتدأ حرف الباء، وزيادتها نادرة مع لفظ (حسب) إذا كان مبتدأ، نحو قولهم : بِحَسْبِكَ اللهُ ، وبحسبك فعلُ الخير، والمراد: حسبك اللهُ ، وحسبكُ فعلُ الخير، أي كافيك ، ومنه قول الشاعر:

بِحَسْبِكَ فِي الْقَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوا بِأَنَّكَ فِيهِمْ عَنِّي ۖ مُضِرٌّ (٥٤)

وقيل: لا يُعلم مبتدأ دخل عليه حرف الباء الزائد بالإيجاب إلا هذا الحرف . وأعرب بعضهم (بحسبك) خبراً مقدماً ، وما بعده مبتدأ مؤخر ، فيخرج مما نحن فيه .

والكثير من (حسب) جاء من دون زيادة الباء ، ومنه قوله تعالى: { يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ } (الأنفال ٦٤) . وتندر زيادة الباء في الإيجاب في خبر المبتدأ، وجعل الأخفش منه قوله تعالى: { وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ مِثْلُهَا } (يونس ٢٧) ، أي جزاءُ سيئةٍ مثلها ، وكأنه استدل على ذلك بقوله تعالى: { وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا } (الشورى ٤٠) ، ويُضعف مذهب الأخفش احتمال الآية التي استدلت بها وجهين غير ما ذكره ، كما جاء في إعراب الزجاج (٢/٦٦٩) : " أحدهما : أن تكون الباء مع ما قبلها في موضع الخبر، وتكون متعلقة بمحذوف كما يقال: ثوبٌ بدرهمٍ ، ولا يمتنع هذا من حيث قبح الابتداء بالنكرة ، لمعنى العموم فيه وهو حصول الفائدة به . والآخر: أن تكون الباء من صلة المصدر، وتضم الخبر لأنك تقول : جزيتك بكذا ، فيكون التقدير : جزاءُ سيئةٍ بمثلها واقعٌ أو كائنٌ " .

والكوفيون لا يجوزون زيادة الباء في خبر المبتدأ مطلقاً، لا في الإيجاب (الإثبات) ولا في السلب (النفي)، فلا يصحّ عندهم : زيدٌ بقائِمٌ ، ولا ما زيدٌ بقائِمٍ . ولكن زيادة الباء قد كثرت مع خبر نواسخ الابتداء المنفي ، وتعدّ زيادتها قياسية ، ك (ليس) و (ما) المشبهة بها، لتوكيد النفي، ومنه مع (ليس) قوله تعالى: { أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ } (الأعراف ١٧٢) و { أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ } (الزمر ٣٦)، ومنه مع (ما) قوله تعالى : { وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ } (البقرة ٨)، و { وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا } (يوسف ١٧) .

وتزاد (مِنْ) عند البصريين بشرطين : أحدهما ، أن تسبق بنفي نحو: ما غابَ من طالبٍ ، أو شبهه كالنهي نحو : لا تضربْ مِنْ أَحَدٍ ، والاستفهام نحو: هلْ لَكَ مِنْ حَاجَةٍ ، والثاني، أن يكون مجرورها نكرة ، كما مثلنا . ومنه قوله تعالى : { هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ } (فاطر ٣) ، و { فَهَلْ لَنَا مِنْ شَفْعَاءَ } (الأعراف ٥٣) .

ولا تزداد في الإيجاب (الإثبات)، ولا يؤتى بها جارة للمعرفة ، خلافاً للأخفش ، إذ جوّزه وجعل منه قوله تعالى : { يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ } (نوح ٤)، وذهب أكثرهم الى أنها هنا بمعنى (بعض) ، والمعنى : بعض ذنوبكم . وأجاز الكوفيون زيادتها في الإيجاب بشرط تنكير مجرورها ، نحو قولهم : قدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ ، أي قد كَانَ مَطَرٌ ، (كان هنا تامة) . والآية التي استشهد بها الأخفش والقول الذي استشهد به الكوفيون ؛ ليس مما نحن فيه ، بل من زيادتها في المفعول وفي الفاعل ، وقد ذكرناهما لتمام الفائدة .

ب- الفاعل (٥٥): تزداد بعض حروف الجر مع الفاعل ، للتوكيد من غير إحداث معنى آخر في الجملة ، كما هو الحال مع المبتدأ على ما سبق بيانه . ومن تلك الحروف الباء ، وزيادتها في باب الفاعل على ثلاثة أقسام : واجبة ، وجائزة غالبية ، وضرورة لا تقع إلّا في الشعر . فالواجبة : في (أَفْعِلْ بِهِ) في باب التعجب ، نحو: أَكْرَمَ بَزِيدٍ ، ومنه قوله تعالى : { أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ } (مريم ٣٨) . وهذا مذهب جمهور النحاة ، إذ ذهبوا الى أن قولنا : أَكْرَمَ بَزِيدٍ ، أصله : أَكْرَمَ زَيْدٌ ، أي : صارَ ذا كَرَمٍ ، فالهمزة للصيرورة ، كما قالوا : أَغَدَّ البَعِيرُ ، أي: صارَ ذا غَدَّةٍ ، (وَأَعْرَبَ وَالْأَمَّ وَأَعَسَرَ وَأَيْسَرَ ، إذا صار صاحب هذه الأشياء) ، . وقالوا : ثم غُيِّرَتْ صيغة (أَكْرَمَ) من لفظ الخبر الى لفظ الأمر لإفادة التعجب . ولمّا غُيِّرَتْ صيغة الماضي الى صيغة الأمر لإرادة التعجب ؛ قُبِحَ إسناد صيغة الأمر الى الاسم الظاهر إسناداً صريحاً ، فزيدت الباء لإصلاح اللفظ . والاسم المجرور بالباء الزائدة في موضع رفع بالفاعلية ، ولا ضمير في (أفعل) . و زيادة الباء ملتزمة ليكون على صورة المفعول به ، المجرور بحرف الجر الزائد لفظاً ، كقوله تعالى: { وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ } (البقرة ١٩٥)، والمراد (أيديكم) ، وزيادة الباء مع المفعول غالبية فيها . وكذلك مع المشابهة للمفعول كخبر (ليس) و (ما) لتوكيد النفي ، كما سبق بيانه في المبتدأ .

وذهب الكوفيون الى أن (أَفْعِلْ) هنا فعل أمر لفظاً ومعنى وفيه فاعل (ضمير المخاطب) مستتر، ومعناه : صَيِّرَ الْكَرَمَ في زيدٍ ، فلا تكون الباء زائدة على مذهبهم ، بل هي أصلية وجيء بها في مثل هذا التركيب للتعدية ، والمجرور بها مفعول في المعنى ، كقولنا : أَمُرُّ بِزَيْدٍ وَأَذْهَبُ بِخَالِدٍ .

أما زيادة الباء الغالبة الجائزة ففي فاعل (كفى) ، ومنه قوله تعالى: { وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا } (النساء ٤٥) ، و { وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ } (الأنبياء ٤٧) ، و { وَكَفَىٰ بَجَهَنَّمَ سَعِيرًا } (النساء ٥٥) ، والتقدير: كفاك أو كفاكم الله ولياً وكفاك أو كفاكم الله نصيراً ، وكفانا حاسبين ، وكفت جهنم سعيراً ، ونحو هذا كثير في القرآن الكريم . ومنه قول العرب : (كفى برُعائها مُنَادِيًا) ، و (كفى بالشَّيْبِ جَهْلًا) . والدليل على أن الباء في هذا الموضع جائزة لا واجبة سقوطها في بعض الأحيان ، كقول العرب فيما رواه الكسائي : (كفى قومٌ بِصَاحِبِهِمْ خَبِيرًا) ، وقول الشاعر :

عُمَيْرَةٌ وَدَّعَ إِنَّ تَجَهَّرْتَ غَازِيًا كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيًا (٥٦)

وقال بعضهم إن الباء في فاعل (كفى) دخلت لِتُضْمَنَ (كفى) معنى (اِكْتَفَى) ، فيكون الفاعل على هذا التأويل ضميراً مستتراً ، والجار والمجرور متعلق بالفعل المضمَّن . وقال بعضهم الآخر إن الفاعل هو ضمير المصدر (الاكتفاء) ، وصحة هذا القول موقوفة على جواز تعلق الجار والمجرور بضمير المصدر عند بعضهم . وعلى هذين المذهبين يخرج هذا الموضع مما نحن فيه ، لأن الباء فيه ليست زائدة في الفاعل بل في غيره .

ويذكر ابن هشام (المعني م ١/١٤٥) أن الباء لا تتراد في فاعل (كفى) الذي بمعنى (أَجْزَأُ أو أَغْنَى)، والذي بمعنى (وَقَى) ، وأورد شاهداً على الأول قول الشاعر :

قَلِيلٌ مِنْكَ يَكْفِينِي وَلَكِنْ قَلِيلُكَ لَا يُقَالُ لَهُ قَلِيلٌ (٥٧)

واستشهد على الثاني بقوله تعالى: { وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ } (الأحزاب ٢٥) ، و { فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ } (البقرة ١٣٧) . ولم ينسب ابن هشام هذا المذهب لأحد ، أو يذكر أي خلاف فيه . وفيما أرى أن الأمر واضح، فمعنى (كفى) هنا يأبى دخول الباء على فاعلها.

أما زيادة الباء في ضرورة شعر ، ففي قول الشاعر :

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَاقَتْ لُبُونُ بَنِي زِيَادٍ (٥٨)

أي : أَلَمْ يَأْتِيكَ مَا لَاقَتْ ، ف (ما لاقَتْ) الاسم الموصول وصلته في موضع فاعل لـ (يأتي) ، والباء فيه زائدة على هذا الوجه ضرورة ، (ولم يجزم الفعل يأتي ضرورة) . وذهب جماعة الى أن البيت يحتمل تنازع (يأتي) و (تتمي) في (ما) ، فأعمل الثاني وأضمر الفاعل في الأول ، وتقديره : يَأْتِيكَ النُّبَأُ ، بدليل (الأنباء) . وعلى هذا الوجه فلا اعتراض (فصل) في البيت بين الفعل والفاعل ولا زيادة الباء مع الفاعل . ولكن المعنى على مذهب الزيادة مرجح، ويبنى عليه الاعتراض، وهو مذهب أكثر النحاة ومنهم ابن

هشام ، فقد رَجَّحَ إعمال الأول ، إذ الأنباء تنمي بهذا وبغيره ، بحسب قوله . وحكم بعضهم بشذوذ زيادة الباء هنا .

ومن زيادة الباء ضرورة مع الفاعل أيضاً ، على مذهب أكثرهم ، قول الآخر :

مَهْمَا لِي اللَّيْلَةُ مَهْمَا لِيَهْ أَوْدَى بِنَعْلِيَّ وَ سِرْبَالِيَهْ (٥٩)

وقال جماعة : إن الباء معدية للفعل (أودى) كما نقول : ذهب بنعلي ، والفاعل ضمير مستتر ، والتقدير : أودى هو أي : أودى مُودٍ ، كما نقول : ذهبَ ذاهبٌ . وفيما أرى أن التكلف واضح في هذا القول ، فزيادة الباء ضرورة لا إشكال فيه ، فإن لم تكن كذلك فيحكم بزيادتها شذوذاً ، كما في البيت السابق أما حرف الجر (مِنْ) فيزداد في الفاعل كما يزداد في المبتدأ (على ما سبق بيانه) ، ومنه قوله تعالى: {مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ} (الأنبياء ٢)، و {أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ} (المائدة ١٩) . ويوضح ابن يعيش أمر هذه الزيادة في الفاعل والمبتدأ ، إذ يقول (شرح المفصل م ٥٥/٤) : " واعلم أن سيبويه لا يجيز زيادة (من) إلا مع النفي ، على ما تقدم من قولنا : ما جاءني من أحد . ألا ترى أن المعنى زيادتها ، إذ ليس المقصود نفي بشير واحد ولا نذير واحد ، وإنما المراد الجنس . وكذلك الاستفهام ، نحو قوله تعالى : (هل من خالق غير الله) ، إذ ليس المراد جواز التقدير على خالق واحد . والجامع بين الاستفهام والنفي أنهما غير موجبين . وذهب أبو الحسن إلى جواز زيادتها في الواجب " ، ويُقصد بالواجب غير المسبوق بنفي أو شبهه كالاستفهام والنهي .

خلاصة البحث

نستخلص مما سبق بيانه في هذا البحث ما يأتي :

- ١- نطق العرب المبتدأ والفاعل مرفوعين ، وقد وكان الأول غير مسبوق بشيء من الكَلِم وهو في موقعه على الأصل (لفظاً أو تقديراً) ، والثاني قد سبقه فعل أو ما في حكمه . وبحسب قواعد الصناعة النحوية (وعلى المذهب المشهور) فإن المبتدأ مرفوع بالابتداء ، وهو تجرده من العوامل اللفظية ، وقيل هو التجرد وإسناد الخبر إليه ، وقيل غير ذلك . وإن الفاعل مرفوع بما سبقه من فعل أو ما في حكمه ، وبالإسناد إليه أيضاً . فيكون كل واحد منهما مسنداً إليه ، ولكن العامل معنوي في المبتدأ ، ولفظي في الفاعل . أما الخلاف في أصالة الرفع وعلته في كل واحد منهما ؛ فلا يجدي نفعاً .
- ٢- الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ، وقد يأتي نكرة بشرط حصول الفائدة في الكلام، لأن المبتدأ محكوم عليه ، والحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته أو تخصيصه .
- أما الفاعل فلا يشترط فيه التعريف ولا التخصيص ، لأن حكمه قد تقدّم عليه ، أي أن الحكم معلوم للمخاطب مسبقاً ، فيكون مصغياً لمعرفة المحكوم عليه ولو بالنوع .

٣- المبتدأ المشهور في كلامهم يطابقه خبره في الأفراد والتنثية والجمع ، وكذلك في التذكير والتأنيث ، باستثناء مواضع قليلة يكون الخبر في ما ذكرنا بصيغة واحدة هي الأفراد . ولكن المبتدأ (الوصف) الرفع لفاعل أو نائب فاعل قد سدّ مسدّ الخبر ؛ يلزم حالة الأفراد مع مرفوعه كالفاعل مع الفاعل ، وكذلك حالات التذكير والتأنيث فيه كحالات تذكير الفعل و تأنيثه في جملة الفعل والفاعل .

أما الفاعل فإن عامله يلزم حالة الأفراد معه ، سواء أكان الفاعل مثنى أم مجموعاً ، وهذه هي اللغة المشهورة . وفي تأنيث العامل وتذكيره مع الفاعل (المذكر والمؤنث) أحوال متعددة ومذاهب مختلفة

٤- الأصل في جملة المبتدأ والخبر أن يتقدّم المبتدأ فيها ، ويتأخر عنه الخبر ، لأن المبتدأ محكوم عليه فحقّه التقدّم ، والخبر محكوم به فحقّه التأخر . ولكن قد يتقدّم الخبر ويتأخر المبتدأ ، وقد يلتزم الأصل فيهما ، وكل ذلك يكون وجوباً أو جوازاً، بحسب قواعد الصناعة النحوية ، ومذاهبهم المختلفة في التقديم والتأخير هنا .

أما الفاعل فلا يتقدّم على رافعه خلافاً للكوفيين ، وحجة المانعين أن الفاعل مع رافعه كجزءي كلمة واحدة ، وكما لا يجوز تقديم آخر الكلمة على صدرها ، لا يجوز تقديم ما هو بمنزلة الآخر (الفاعل) على الصدر (عامل الرفع)، يضاف على ذلك الفرق في المعنى بين مضمون الجملة الاسمية إن قدّم الفاعل (ويقال هذا تجوّزاً) ومضمون الجملة الفعلية .

٥- المبتدأ والخبر بمجموعهما تحصل الفائدة في الكلام ، ولكن قد يحذف أحدهما أو كلاهما ، وجوباً أو جوازاً، وقد تحذف أكثر من جملة في هذا الباب ، وكل ذلك لدليل .

أما الفاعل فلا يحذف على مذهب النحاة ، خلافاً للكسائي ومن تابعه في هذه المسألة ، وحجتهم أن الفاعل وفعله (أو ما في حكمه) كجزءي كلمة ، فلا يستغنى بأحدهما عن الأخرى ، وأن عامله حكم ولا بدّ له من محكوم عليه ، مذكور لفظاً أو تقديرًا . وقد يحذف الفاعل بندرة ، وقد يضم ولا يحذف في مواضع قليلة فيقتّر اسماً ظاهراً أو ضميراً، ويكثر إضماره تبعاً لعامله ، فيكون المحذوف جملة ، وقد تحذف أكثر من جملة فعلية . ويكثر أيضاً حذف عامل الفاعل جوازاً أو وجوباً . وكل حذف هنا لدليل أيضاً .

٦- المبتدأ يجوز تعدده بغير عطف ، أي يجوز تعدد مبتدآت متوالية ، ولكن يندر ذلك في كلام العرب ، وقد صنع النحاة أمثلة لها لتدريب المتعلمين عليها . وقد تتعدد المبتدآت أيضاً بالعطف ، ويأتي بعدها خبر واحد يكون لها جميعاً ، أو لأحدها ويقتّر خبر لكل واحد من الأخرى ، وذلك بحسب مذاهبهم في هذه المسألة . أما تعدد الخبر لمبتدأ واحد فيجوز بعطف بلا خلاف ، ولكن تعدده بلا عطف فيه مذاهب .

أما الفاعل فلا يتعدد بالعطف ولا بغير العطف ، أي لا يسند فعل واحد أو شبهه الى أكثر من فاعل ، وكذلك لا يتعدد عامل الفاعل ، أي لا يسند أكثر من فعل أو شبهه الى فاعل واحد ، خلافاً للفرأ إذ أجاز إسناد أكثر من عامل الى فاعل واحد . فإن وجد في الحالتين ما ظاهره خلاف ما ذكرنا ، يقدر في الحالة

الأولى عامل لكل فاعل (عدا الأول)، وفي الحالة الثانية خلاف في إعمال أي من العاملين أو العوامل المتعددة في الاسم المذكور ، وتقدير فاعل لغيره ، أي العوامل التي تخلو من فاعل .

ونخلص الى أن التعدد في باب الفعل والفاعل لا يجوز البتة ، وهو جائز في باب المبتدأ والخبر ، ولا سيما تعدد الخبر بالعطف بلا خلاف ، وبغير العطف على مذهب أكثرهم .

٧- المبتدأ لا يكون إلا اسماً مفرداً أو مؤؤلاً به ، أي لا يكون جملة ، كما أن الفاعل هو كذلك . لأن الأصل في الإسناد أن يسند اسم الى اسم ، أو فعل الى اسم . وقد وردت نصوص شعرية أو نثرية في ظاهرها مجيء المبتدأ جملة اسمية أو فعلية ، فلجأ النحاة الى الإسناد اللفظي الذي يصلح للاسم والفعل والحرف ، ليدخلوا تلك النصوص في دائرة المألوف من كلام العرب . وكذا جاءت نصوص في ظاهرها مجيء الفاعل جملة ، أي إسناد الفعل الى جملة ، فكان للنحاة فيه ثلاثة مذاهب : أحدها المنع مطلقاً ، وقد لجأ أصحاب هذا المذهب الى الإسناد اللفظي أيضاً ، كما فعلوا في المبتدأ ، والثاني الجواز مطلقاً ، والثالث الجواز المشروط ، ومما اشترطوه أن يكون الفعل قليلاً ، وأن يكون في الجملة معلق عن العمل .

٨- المبتدأ وخبره متلازمان ، لأن كل واحد منهما يطلب الآخر ، وكذلك الفاعل وفعله (أو ما في حكمه) ، ولكن ارتباط الفاعل بفعله أشد من ارتباط المبتدأ بخبره ، لأن الفاعل وفعله كالشيء الواحد عند النحاة . وقد وقع الفصل (الاعتراض) بين المبتدأ وخبره وبين الفاعل وفعله ، وهو أمر سائغ لا قبح فيه ما لم يكن بأجنبي . فإن وقع الفصل بأجنبي ، ويعدّ أشدّ قبحاً في باب الفعل والفاعل ، لجأ النحاة الى التأويل أو القول بالشذوذ .

٩- تدخل حروف الجر الزائدة على المبتدأ كما تدخل على الفاعل ، لتوكيد المعنى القائم من غير إحداث معنى جديداً ، ومن تلك الحروف الباء و(من) . ومذاهبهم في زيادة هذين الحرفين وغيبرهما فيها خلاف ، قد أخرج بعضها من مسألة الزيادة في بعض النصوص .

وأقول أخيراً : إن هناك أوجه فرق وشبه آخر بين المبتدأ والفاعل ، ومنها في باب التوابع ، لم أذكرها لأن صفحات البحث المحددة للنشر لا تتسع لها . وآخر دعواي إن الحمد لله ربّ العالمين ، عليه أتوكل وبه أستعين .

فهرس هوامش البحث

- (١) ينظر: الكتاب ٢٧٨/١، والمقتصد ٢١٠/١ - ٣٠٩ ، و شرح المفصل م ١٦٢/١ - ١٦٥ ، والإيضاح في شرح المفصل ١٧٩/١ - ٢١٧ ، وشرح شذور الذهب ١٧٩ - ١٨٢ ، والهمع ٣٥٩/١ - ٣٦٣ ، وشرح التصريح ١٥٤/١ - ١٥٨ .
- (٢) وينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١٩٥/١ - ١٩٦ ، والهمع ٣٦١/١ - ٣٦٣ .



- (٣) ينظر :المقتصد ٢٤٦/١-٢٤٩، وشرح الرضي ١٩٨/١-٢٠١، وشرح شذور الذهب ١٨٠-١٨٢، وشرح ابن عقيل م ١٨٩-١٩٥، والهمع ٣٦٠/١-٣٦٣.
- (٤) ينظر فيه : شرح التسهيل ٢٦٠/١، وأوضح المسالك ١٨٩/١، والهمع ٣٦١/١، وشرح الأشموني ٢٤٧/١ . (والبيت لم يعرف قائله) .
- (٥) ينظر فيه : شرح التسهيل ٢٦٠/١، وأوضح المسالك ١٩٠/١، وشرح الاشموني ٢٤٤/١، (والبيت لم يعرف قائله) .
- (٦) ينظر فيه : الخصائص ٢٢٧/١، وشرح ابن عقيل م ١٩٤/١، (والبيت لزهير بن مسعود الضبي) .
- (٧) ينظر فيه : شرح التسهيل ٢٦٤ /١، وأوضح المسالك ١٩١/١، وشرح ابن عقيل م ١٩٥/١، وشرح الاشموني ٢٥١/١ . (والبيت لرجل من طييء ، ولم يعين أحد اسمه) .
- (٨) ينظر فيه : شواهد التوضيح ٦٦ ، وشرح الأشموني ٢٤٥/١ . (والبيت لم يعرف قائله) .
- (٩) ينظر :شرح جمل الزجاجة ٣٢٢/١، وشرح الأشموني ٢٥٤/١-٢٥٥ .
- (١٠) ينظر في الجملة المخبر بها ، وشبهها : شرح المفصل م ١٦٩-١٧٧، وشرح جمل الزجاجة ٣٢٦/١-٣٣٠، وشرح الرضي ٢٠٨-٢٢٩، والهمع ٣٦٨/١-٣٧٩.
- (١١) ينظر: الكتاب ٣٢٦/٢، والمقتصد ٢٤٩-٢٥٠، وشرح المفصل م ١٨٩/١، وشرح الرضي ١٩٩/١، والأشباه والنظائر ٤٦/٢-٤٧.
- (١٢) ينظر فيه :الإيضاح في شرح المفصل م ١٥٧-١٧٨، وشرح جمل الزجاجة ٩٣-٩٦، وشرح الرضي ١٦٢/١-١٧٨، وأوضح المسالك ٨٣/٢-١٣٥، وشرح التصريح ٢٦٧/١-٢٨٥، والهمع ٥٧٥/١-٥٨٢، وشرح الأشموني ١٣٧/٢-٢٠٧.
- (١٣) ينظر : المقتصد ٣٢٦-٣٢٧، والإيضاح في شرح المفصل ١٥٩/١.
- (١٤) ينظر في الفرق بين الحذف والإضمار : (إضمار الجملة في النحو العربي) ص ١٩-٣٠ .
- (١٥) ينظر في هذه المسألة : الكتاب ٤٨/١، والإنصاف (م) ٣٨/١-٤٣، والإيضاح في شرح المفصل ١٥٨/١-١٥٩، وشرح الرضي ١٦٢/١-١٦٤، والهمع ٣٥٩/١-٥٧٦.
- (١٦) الأشباه والنظائر ٤٦/٢، وينظر: شرح جمل الزجاجة ٣٤٠/١.
- (١٧) ينظر فيه : الكتاب ٧/١، ٢٧٨، والإنصاف (م) ٣٨/١-٤٣، وشرح المفصل ١٦٢-١٦٥، والإيضاح في شرح المفصل ١٨٢-١٨٤، شرح جمل الزجاجة ٣٤٠-٣٤١، وشرح التصريح ١٥٨/١-١٥٩، والهمع ٣٦٣-٣٦٥.
- (١٨) ينظر: الإنصاف (م) ٣٨/١-٤٣، وشرح المفصل م ١٦٣-١٦٥، وشرح جمل الزجاجة ٣٤٠/١-٣٤٢، وشرح الرضي ٢٠٠/١، وشرح ابن عقيل م ٢٠١/١، والهمع ٣٦٣/١-٣٦٥.
- (١٩) ينظر : الخصائص ١٥٨/١-١٥٩، ١٧٣، والمقتصد ٣٢٥-٣٢٧، والإيضاح في شرح المفصل ١٥٨/١-١٥٩، وشرح جمل الزجاجة ١٠٣/١، والهمع ٥٧٥/١-٥٧٦.
- (٢٠) ينظر: الإنصاف (م) ١١/١-٦٨، وشرح المفصل م ١٤٤-١٤٦، وشرح جمل الزجاجة ١٠٣/١-١٠٤، وشرح التصريح ٢٦٩/١-٢٧٠.
- (٢١) المقتصد ٣٠٥-٣٠٩، والإيضاح في شرح المفصل ١٨٤-١٨٧، وشرح جمل الزجاجة ٣٢٢/١-٣٣٨، وشرح الرضي ٢٠٢/١-٢٠٨، والمغني ٦٠٨/٢-٦١٥، والهمع ٣٨٠/١-٣٨٤، وشرح الأشموني ٢٦٨/١-٢٨١.

- (٢٢) ينظر : دلائل الإعجاز ١٠٦- ١٤١، ١٧٣- ١٩٨، والمقتصد ٣٠٥- ٣٠٩، وشرح المفصل م ١٩٠- ١٩٢، والإيضاح في شرح المفصل م ٢٠١- ٢٠٢، والمغني ٥٩٠- ٥٩١ .
- (٢٣) ينظر : شرح الرضي ٢٠٢- ٢٠٣
- (٢٤) المقتصد ٢٥٨- ٢٦٥، والإنصاف (م) ٤٨- ٤٩، وشرح المفصل م ١٦٩- ١٧٠، وشرح جمل الزجاجة ٣٤٤/١.
- (٢٥) ينظر : الكتاب ٥- ٦، ٢٣٦، والحلل ٨١- ٨٥، والأُمالي الشجرية ١٣٢- ١٣٣، وشرح جمل الزجاجة ١٦٧- ١٦٨، والهمع ٥٧٧- ٥٧٩.
- (٢٦) ينظر في الحديث : مسند ابن حنبل ٢٣٨/٣، وصحيح البخاري بشرح الكرمانلي-كتاب مواقيت الصلاة : ١٩٩/٤، وصحيح مسلم ٤٣٩/١ . وفي الحديث رواية أخرى وهي : (إنَّ لله ملائكةً يتعاقبون ملائكةَ الليلِ وملائكةَ النهارِ)، وعلى هذه الرواية يبطل الاستشهاد به هنا .
- (٢٧) ينظر : إعراب الزجاج ٦١٢- ٦١٣، وشرح قطر الندى ١٨٢- ١٨٣، وشرح ابن عقيل م ٤٧٥- ٤٨٤، وشرح الأشموني ١٦٢- ١٧٩، وجامع الدروس العربية ٣٢٩- ٣٣٢.
- (٢٨) ينظر : الكتاب ٢٧٨/١، والإنصاف (م) ٥٦- ٥٩، وشرح المفصل ١٧٨- ١٨١، ١٩١- ١٩٢، وشرح جمل الزجاجة ٣٣٦- ٣٣٨، وشرح الرضي ٢٠١- ٢٠٢، ٢٢٩- ٢٣٥، والطرار ٢- ٢٤، ٦٨- ٦٩، والهمع ٣٨٤- ٣٨٩.
- (٢٩) ينظر : المقتضب ١٢٨/٤، والخصائص ٣٤٣/١، والمقتصد ٣٢٧- ٣٢٩، وشرح جمل الزجاجة ٩٦- ١٠٠، وشرح الرضي ١٦٤- ١٦٦، وأوضح المسالك ٨٥- ٨٨، والطرار ٢٦- ٣٠، والأشباه والنظائر ٦٦- ٦٧، وأسرار العربية ٧٩- ٨٣، ومن أسرار اللغة ٢٩٥ .
- (*) ينظر : الخصائص ٥٤٥/٢، والإنصاف (م) ٦٦- ٦٧، وشرح جمل الزجاجة ١٠٠/١، والأشباه والنظائر ٦٦- ٦٧،
- (٣٠) ينظر : الخصائص ٢٣٩- ٢٤٢، وشرح جمل الزجاجة ٩٩- ١٠٢، وشرح الرضي ١٦٤- ١٧٨، وأوضح المسالك ١١٩- ١٣٥، وشرح الأشموني ١٧٩- ٢٠٧.
- (٣١) ينظر : إعراب الزجاج ١٧٢- ١٨٧، والمقتصد ٢٨٣/١، ٢٩٨- ٣٠٢، وشرح المفصل م ١٨٢- ١٨٩، والإيضاح في شرح المفصل ١٩٣- ١٩٥، وشرح جمل الزجاجة ٣٣٥- ٣٣٦، وشرح الرضي ٢٤٣- ٢٥٤، والمغني م ٨٠٢- ٨٠٦، ٨٢٢- ٨٢٦، والهمع ٣٩٠- ٤٠١.
- (٣٢) ينظر : بحوث نحوية في الجملة العربية - البحث الخامس - الفصل الثاني - المبحث الأول .
- (٣٣) ينظر : الكتاب ٢٦/١، ١٠٩، ١٢٨، ١٦٢- ١٦٥، والإيضاح في شرح المفصل م ١٦٢- ١٧٦، وشرح جمل الزجاجة ٥٦١- ٥٦٣، وشرح الرضي ١٧٣- ١٧٨، والطرار ١٠١- ١٠٣، والمغني م ٨٠٦- ٨٠٨، ٨٢٧- ٨٢٨، وشرح التصريح ٢٧١- ٢٧٤، ٢٨٦- ٢٩٦.
- (٣٤) البيت لسوار بن المضرب السعدي . ينظر فيه : أوضح المسالك ٩٠- ٩١، وشرح التصريح ٢٧١- ٢٧٢
- (٣٥) ينظر : بحوث نحوية في الجملة العربية - البحث الخامس - الفصل الأول - المبحث الأول .
- (٣٦) ينظر : الحجة لابن خالويه ٢٣٨، والتيسير في القراءات ١٦٢.
- (٣٧) ينظر : الكتاب ١٥٠- ١٦٢، ٣٠٣- ٣٢٩، وبحوث نحوية في الجملة العربية - البحث الخامس - الفصل الثالث - المبحث الأول .



- (٣٨) ينظر: المقتضب ٥٩/٤، والأصول ٧٠/١-٧١، و شرح الكافية ٢٥٥/١، و شرح جمل الزجاجة ٣٤٢/١-٣٤٣، ٣٥٨-٣٥٩، والهمع ٤٠٢/١-٤٠٣.
- (٣٩) ينظر: شرح المفصل م ١٩٣/١-١٩٤، و شرح جمل الزجاجة ٣٤٣/١-٣٤٤، و شرح الرضي ٢٣٥/١-٢٣٧، و شرح ابن عقيل م ٢٥٧/١-٢٦٠، والهمع ٤٠١/١-٤٠٢.
- (٤٠) البيت ينسب لرؤية بن العجاج، وهو في ملحقات ديوانه ص ١٨٩. (ينظر فيه: الكتاب ٢٥٨/١، و ٨٤/٢، و شرح المفصل م ١٩٣/١، و شرح ابن عقيل م ٢٥٧/١، والهمع ٤٠١/١).
- (٤١) ينظر: الكتاب ٣٧/١-٤١، والمقتصد ٣٣٦/١-٣٤٤، والإنصاف (م ١٣) ٧١/١-٨٠، والإيضاح في شرح المفصل ١٦٢/١-١٧٢، و شرح الرضي ١٧٩/١-١٨٩، والهمع ١١٨/٣-١٢١.
- (*) لم ترد كلمة (الثاني) في المصدر، و(كليهما) وردت (فيهما)، وأظنه خطأ في الطباعة، (وما ثبته بين المعقوفين أرى صوابه، لدلالة سياق الكلام عليه).
- (٤٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٧٦/١، والبيان ٤٩/١-٥٠، والمغني م ٥٥٩/٢، والبحر المحيط ٦٤/١، والهمع ٢٩/١-٣٠.
- (٤٣) الحديث الشريف في سنن ابن ماجه: ١٢٥٦/٢. وفيه روايات أخر تخرجه مما نحن فيه. (ينظر فيه أيضاً: المسند ٢٢٠/١٥، وصحيح مسلم ٢٠٧٦/٤-٢٠٧٧).
- (٤٤) في المثل ثلاث روايات: الأولى (تسمع) بالنصب، والثانية (تسمع) بالرفع، وهما على إضمار (أن) وقد حذفت من الثانية فارتفع الفعل، والثالثة (أن تسمع) ولا إضمار فيها. (ينظر فيه: مجمع الأمثال ١٢٩/١، والمستقصى في أمثال العرب ٣٧٠/١-٣٧١).
- (٤٥) ينظر: الكتاب ٤٥٦/١، ومشكل إعراب القرآن ٣٨٧/١، والكشاف ١٨١/١-١٨٢، ٣١٩/٢، والبحر المحيط ٦٤/١، وبدائع الفوائد ٤٥/٣-٤٦، والمغني ٥٢٥/٢، ٥٣٨، ٥٥٩، ٦٤١، ٦٦٢، وحاشية ياسين ٢٦٨/١. وحاشية الصبان ٣٩/٢-٤٠.
- (٤٦) ينظر فيه: الخصائص ٢٧١/١، واللسان- مادة (ب د ا)، و شرح شذور الذهب ١٦٧-١٦٨، و شرح التصريح ٢٦٨/١. (وقد نسب صاحب اللسان للشماخ بن ضرار الغطفاني وليس في ديوانه، ونسبه آخرون الى غيره).
- (٤٧) ينظر: الكتاب ٢١٨/١، ٣٤٧، وإعراب الزجاجة ٥٣٩/٢-٥٤٣، والخصائص ٢٦٧/١-٢٧٢، و ٥٦٣/٢-٥٧٢، والمغني م ٥٠٧/٢، والهمع ٣٢٨/٢.
- (٤٨) ينظر فيه: الخصائص ٢٧١/١، والمغني م ٥٠٧/٢، والهمع ٣٢٨/٢. (والبيت لمعن بن أوس المزني، في ديوانه ص ٣٢).
- (٤٩) ينظر فيه: الخصائص ٥٦٤/٢، والمغني م ٢٢٧/١، و صدره فيه (فقد والله بين لي عَنائي)، (والبيت لم يعرف قائله، والصد: طائر).
- (٥٠) ينظر: الخصائص ٢٦٤/١-٢٧١، و ٥٦٣/٢-٥٦٦، والمقتصد ٤٢٧/١، والمغني ١٤٦/١، و ٥٠٦/٢، و شرح ابن عقيل ٤٨٤/٢، والهمع ٥٨٠/١-٥٨٢.
- (٥١) ينظر فيه: الخصائص ٢٦٤/١-٢٦٥، والمقتصد ٤٢٧/١، والمغني ٥٠٦/٢. (والبيت لرجل من بني دارم، اسمه جويرية بن زيد، وقيل: حويرثة بن بدر).
- (٥٢) ينظر فيه: الكتاب ١٤٢/١، والخصائص ٢٤١/١، والنكت ٣٤٩/١، والمغني ٧٨٤/٢. (والبيت وآخر بعده لم ينسبهما لأحد أكثرهم، ونسبه بعضهم لعمر بن أبي ربيعة، وليس في ديوانه).



- (٥٣) ينظر: إعراب الزجاج ٦٦٧/٢ - ٦٧١، والخصائص ٤٩١/٢ - ٤٩٥، وشرح المفصل م ٤/ ٥٤ - ٥٨، وشرح جمل الزجاجي ٤٩٩/١ - ٥٠٤، وشرح ابن عقيل م ١٦/٢ - ١٧ .
- (٥٤) ينظر فيه : الخصائص ٤٩٣/٢، ٧٠٣/٣، وشرح المفصل م ٤/ ٥٨، واللسان - مادة (ضرر)، (والبيت نسبه بعضهم للأشعر الرقبان الاسدي) .
- (٥٥) ينظر: إعراب الزجاج ٦٦٧/٢ - ٦٧٠، وشرح المفصل م ٣/ ٤٣٧ - ٤٣٩، و م ٤/ ٥٤ - ٥٨، وشرح جمل الزجاجي ٤٩٩/١ - ٥٠٤، و شرح الرضي ٢٦٢/٤ - ٢٦٣، ٢٧٨، والمغني ١٤٤/١ - ١٤٧، ٨٨٤/٢، وشرح التصريح ٢٧٠/٢ - ٢٧١، والأشباه والنظائر ١٦١/٢ - ١٦٢ .
- (٥٦) ينظر فيه : الكتاب ٣٠٨/٢، والخصائص ٦٣٠/٢، وشرح المفصل م ٣/ ٤٣٨، والمغني ١٤٥/١، (والبيت لسحيم وهو عبد لبني الحساس ، في ديوانه ص ١٦) .
- (٥٧) ينظر فيه : المغني ١/ ١٤٥، ٨٨٤، والاتقان ٥٥٧ . (والبيت لم يعرف قائله) .
- (٥٨) ينظر فيه : الخصائص ١/ ٢٦٦، ٢٦٨، والمغني ١/ ١٤٦، و ٢/ ٥٠٦، وشرح الأشموني ١٣٩/٢ - ١٤١ . (والبيت لقيس بن زهير العبسي) .
- (٥٩) ينظر فيه : المغني ١/ ١٤٦ - ١٤٧، ٤٣٧، وشرح الرضي ٤/ ٩١، والهمع ٢/ ٥٤٨ . (والبيت لعمر بن ملقط) .

فهرس المصادر والمراجع

- المصدر الأول (القرآن الكريم)
- الاتقان في علوم القرآن - السيوطي - تد : سعيد المندوب - ط ١ - دار الفكر - بيروت ١٩٩٦ م.
- أسرار العربية - أبو البركات الأنباري (٥٧٧هـ) - تد : محمد بهجة البيطار - نشر المجمع العلمي العربي بدمشق - مطبعة الترقى - ١٣٧٧هـ / ١٩٥٧ م .
- الأشباه والنظائر في النحو - جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) - وضع حواشيه غريد الشيخ - ط ٢ - نشر دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧ م .
- الأصول في النحو - أبو بكر بن السراج (٣١٦هـ) - تد : د. عبد الحسين الفتلي - ج ١ مطبعة النعمان ، النجف الأشرف ، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣ م - ج ٢ مطبعة سلمان الأعظمي ، بغداد ، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣ م .
- إضمار الجملة في النحو العربي - أطروحة دكتوراه (على الآلة الكاتبة) - قدّمها عبد الخالق زغير عدل ، الى مجلس كلية الآداب بجامعة بغداد ، سنة ١٩٩٨ م .
- إعراب القرآن - منسوب للزجاج (٣١١هـ) - تد : إبراهيم الأبياري - نشر الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية - القاهرة ١٩٦٣ م .
- الأمالي الشجرية - ابن الشجري (٥٤٢هـ) - ط ١ - مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد الدكن ١٣٤٩ هـ .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين - أبو البركات الأنباري - تد : محمد محيي الدين عبد الحميد - نشر المكتبة العصرية - بيروت ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦ م .



- أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك - ابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ) - تد: محمد محيي الدين عبد الحميد - ط ٥ - نشر المكتبة التجارية - مطبعة السعادة - القاهرة ١٩٦٧م .
- الإيضاح في شرح المفصل (المفصل للزمخشري) - ابن الحاجب النحوي (٦٤٦هـ) - تد : موسى بناي العلي - نشر وزارة الأوقاف العراقية - مطبعة العاني - بغداد ١٩٨٢م .
- البحر المحيط - أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ) - نشر مطابع النصر الحديثة - الرياض (د.ت) - بحوث نحوية في الجملة العربية - د . عبد الخالق زغير عدل - ط ١ - مطبعة رند - دمشق ٢٠١١م .
- بدائع الفوائد - ابن القيم الجوزية (٧٥١هـ) - نشر إدارة الطباعة المنيرية - مصر (د.ت) - البيان في غريب إعراب القرآن - أبو البركات الأنباري - تد : د. طه عبد الحميد طه - نشر دار الكاتب العربي - القاهرة ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م .
- التيسير في القراءات السبع - أبو عمرو الداني (٤٤٤هـ) - نشر جمعية المستشرقين الألمانية - مطبعة الدولة - استانبول ١٩٣٠م .
- جامع الدروس العربية - الشيخ مصطفى الغلاييني (١٩٤٤م) - ط ١ - نشر دار إحياء التراث العربي - بيروت ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م .
- حاشية الصبّان على شرح الأشموني (على ألفية ابن مالك) - محمد بن علي الصبان (١٢٠٥هـ) - ط ١ - نشر المكتبة التجارية الكبرى - مطبعة الاستقامة - القاهرة ١٣٦٦هـ / ١٩٤٧م .
- حاشية ياسين العلمي على شرح التصريح - ياسين العلمي الحمصي (١٠٦١هـ) - (مطبوعة على هامش شرح التصريح لخالد الأزهرى) - ط ١ - مطبعة الاستقامة - ١٩٥٤م .
- الحجة في القراءات السبع - بن خالويه (٣٧٠هـ) - تد : علي النجدي ناصف وآخرين - نشر دار الكاتب العربي - القاهرة ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥م .
- الحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل - ابن السيّد البَطْلَوِيّ (٥٢١هـ) - تد : سعيد عبد الكريم سعودي - ط ١ - نشر دار الرشيد - بغداد ١٩٨٠م .
- الخصائص - ابن جنّي (٣٩٢هـ) - تد : محمد علي النجار - ط ٢ - نشر عالم الكتب - بيروت ١٤٣١هـ / ٢٠١٠م .
- دلائل الإعجاز - عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ) - قرأه وعلّق عليه محمود محمد شاكر - ط ٣ - نشر المؤسسة السعودية بمصر - مطبعة المدني - جدة ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م .
- سنن ابن ماجه - ابن ماجه (٢٧٥) - تد : محمد فؤاد عبد الباقي - دار إحياء الكتب العربية - القاهرة ١٩٥٢م .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك - ابن عقيل الهمداني المصري (٧٦٩هـ) - تد : محمد محيي الدين عبد الحميد - ط ١٤ - نشر المكتبة التجارية الكبرى - مطبعة السعادة - القاهرة ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (منهج السالك الى ألفية ابن مالك) - نور الدين أبو الحسن الأشموني (٩٢٩هـ) - تد : محمد محيي الدين عبد الحميد - ط ٢ - نشر مكتبة ومطبعة البابي الحلبي - القاهرة ١٩٣٩ - ١٩٤٤م .



- شرح التسهيل لابن مالك - ابن مالك (٦٩٢هـ) - تد: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد - ط ١ - دار الكتب العلمية - بيروت ٢٠٠١م .
- شرح التصريح على التوضيح - خالد الأزهرى (٩٠٥هـ) - تصحيح ومراجعة لجنة من العلماء - ط ١ - نشر المكتبة التجارية الكبرى - مطبعة الاستقامة - القاهرة ١٩٥٤م .
- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) - ابن عصفور الإشبيلي (٦٦٩هـ) - تد: د. صاحب أبو جناح - نشر وزارة الأوقاف العراقية - بغداد ١٩٨٠م .
- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب (٦٤٦هـ) - رضي الدين الاسترلابادي (٦٨٦هـ) - تد: أحمد السيد أحمد - نشر المكتبة التوفيقية - القاهرة (د. ت) .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب - ابن هشام الأنصاري - تد: محمد محيي الدين عبد الحميد - ط ٨ - نشر المكتبة التجارية الكبرى - مطبعة السعادة - القاهرة ١٣٨٠هـ / ١٩٦٠م .
- شرح قطر الندى وبل الصدى - ابن هشام الأنصاري - تد: محمد محيي الدين عبد الحميد - ط ١١ - نشر المكتبة التجارية الكبرى - مطبعة السعادة - مصر ١٣٨٣هـ / ١٩٦٣م .
- شرح المفصل (مفصل الزمخشري ٥٣٨هـ) - ابن يعيش (٦٤٣هـ) - تد: أحمد السيد أحمد - نشر المكتبة التوفيقية - القاهرة (د. ت) .
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح - ابن مالك - تد: د. طه محسن - نشر دار آفاق عربية - بغداد ١٩٨٥م .
- صحيح البخاري (٢٥٦هـ) بشرح الكرمانى (محمد يوسف بن علي ٧٨٦هـ) - نشر المطبعة البهية - مصر ١٣٥٢هـ / ١٩٣٣م .
- صحيح مسلم - مسلم بن الحجاج النيسابوري (٢٦١هـ) - تد: محمد فؤاد عبد الباقي - ط ١ - نشر دار إحياء الكتب العربية - القاهرة ١٩٥٥م .
- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز - يحيى بن حمزة العلوي اليمنى (٧٤٥هـ) - مطبعة المقتطف بمصر ١٣٣٢هـ / ١٩١٤م . (مصورة على طبعة مؤسسة النصر - طهران) .
- الكتاب - سيبويه (١٨٠هـ) - ط ١ - نشر المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق - القاهرة ١٣١٦هـ .
- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التنزيل - الزمخشري الخوارزمي (٥٣٨هـ) - نشر دار المعرفة - بيروت (د. ت) .
- لسان العرب - ابن منظور (٧١١هـ) - نشر دار صادر ودار بيروت - بيروت ١٣٧٥هـ / ١٩٦٥م .
- مجمع الأمثال - أحمد بن محمد النيسابوري الميداني (٥١٨هـ) - تد: محمد محيي الدين عبد الحميد - مطبعة السنة المحمدية - ١٣٧٤هـ / ١٩٥٥م .
- المستقصى في أمثال العرب - الزمخشري - اعتنى بتصحيحه محمد عبد الرحمن خان - ط ١ - مطبعة مجلس إدارة المعارف العثمانية - حيدر آباد الدكن - ١٩٦٢م .
- المسند - أحمد بن محمد بن حنبل (٢٣١هـ) - شرحه وصنع فهرسه أحمد محمد شاكر - نشر دار المعارف - مصر ١٩٥٠م .
- مشكل إعراب القرآن - مكي بن أبي طالب القيسي (٤٣٧هـ) - تد: حاتم صالح الضامن -



- ط ٢ - نشر مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٨٤ م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب - ابن هشام الأنصاري - تد : مازن المبارك ومحمد علي حمد الله - ط ٥ - نشر مؤسسة الصادق - طهران ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م .
- المقتصد في شرح الإيضاح (الإيضاح العضدي لأبي علي النحوي) - عبد القاهر الجرجاني - تد : د . كاظم بحر المرجان - ط ١ - نشر دار الرشيد - المطبعة الوطنية - عمان ١٩٨٢ م .
- المقتضب - أبو العباس المبرد (٢٨٥ هـ) - تد : محمد عبد الخالق عضيمة - نشر عالم الكتب - بيروت (د . ت) .
- من أسرار اللغة - د . ابراهيم أنيس - ط ٤ - نشر مكتبة الإنجلو المصرية - القاهرة ١٩٧٢ م .
- النكت في تفسير كتاب سيبويه - الأعلام الشنتمري (٤٧٦ هـ) - تد : زهير عبد المحسن سلطان - نشر معهد المخطوطات العربية - الكويت ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع - جلال الدين السيوطي - تد : د . عبد الحميد هنداوي - نشر المكتبة التوفيقية - القاهرة (د . ت)